

كلمة العدد

يصدر هذا العدد والبلاد تتوقع رفع العقوبات الاقتصادية التي تم تمديدتها في يوليو 2017م لفترة ثلاثة اشهر بصورة نهائية، مما يؤدي ذلك الى بداية جديدة للعلاقات السودانية مع الولايات المتحدة الامريكية ومنح البلاد مزيداً من التعاون والتكامل الإقتصادي والمالي في المحيط الإقليمي والعالي مما يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية المتوازنة والعادلة والمستدامة في كافة قطاعات الإقتصاد الوطني .

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة أربعة مواضيع يناقش الأول دور المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها في أنشطة التمويل الأصغر ويتطرق الثاني إلى نمط توزيع الإنفاق الحكومي في الدول النامية ويستعرض الثالث أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية أما الرابع فيتناول دور التقنية المصرفية في نشر الشمول المالي .

تناشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الباحثين برفد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية للمحافظة على إصدارها بصورة منتظمة لتحقيق الأهداف المنشودة والله من وراء القصد ،،،

رئيس التحرير



مجلة المصرفي

الهيئة الإشرافية

السيد / المعتصم عبد الله الفكي

مدير عام الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

السيدة / فاطمة إبراهيم عبد الله

مدير إدارة الإحصاء

السيد / عبدالرحمن محمد عبدالرحمن

مدير إدارة السياسات

هيئة التحرير

السيد / محمد الحسن محمد احمد الخليفة

رئيس التحرير

السيدة / سالية فاروق هباني

سكرتير التحرير

المحررون

السيد / محمد عبد العظيم محمد

السيد / محمود حامد عربي

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء وجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

تصميم وطباعة

SMELTER 103
GRAPHICS DESIGN &
PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433





في هذا المحدث

13 - 4

دور المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة
بها في أنشطة التمويل الأصغر .
بروفيسور / بدر الدين عبدالرحيم - خبير ومستشار التمويل الأصغر

دراسات
و بحوث

21 - 14

نمط توزيع الإنفاق الحكومي في
الدول النامية ...
د. مهدي عثمان الركابي - باحث إقتصادي وأستاذ جامعي متعاون ...

دراسات
و بحوث

27 - 22

أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة
النقدية والمالية .
نجم الدين محمد بابكر محمد - إدارة السياسات ...

دراسات
و بحوث

33 - 28

دور التقنية المصرفية في نشر
الشمول المالي
أشرف عمر عبدالقادر - بنك السودان المركزي .. فرع ود مدني

دراسات
و بحوث

37 - 34

مفهوم الإقتصاد الإسلامي

سالية فاروق هباني - إدارة البحوث والتنمية ...

ماذا تصرف
عن ...

43 - 38

أحداث إقتصادية .. عالمية ومحلية

هادية خالد عبدالرحمن - إدارة البحوث والتنمية ...

أحداث
إقتصادية

46 - 44

تقرير منتدى فرص إدارة السيولة في السودان بعد رفع الدعم.

جبريل محمد صديق - إدارة البحوث والتنمية ...

ندوات
وورش

49 - 47

كتاب بهنوان : الإحتياط ضد مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية

عيسى أحمد ترايو - إدارة الإحصاء ..

قرأت
لك

51 - 50

سياسات بنك السودان المركزي السارية

إيمان عبدالغفار الطاهر محمد - إدارة البحوث والتنمية ..

أضواء
على

60 - 52

مؤشرات إقتصادية

منال محمد سعيد - إدارة الإحصاء ...

مؤشرات
إقتصادية

دور المعلومات و التكنولوجيا المرتبطة بها فى أنشطة التمويل الاصغر

الفرص و التحديات

بروفسير/

بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

خبير و مستشار التمويل الاصغر

مقدمة

أصبحت المعرفة والابتكار والتكنولوجيا المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي . حيث ان عدد من المسوحات واسعة النطاق عبر العديد من الصناعات توصلت الي أن قدراً كبيراً من النمو الاقتصادي تيسر خلال العقود الأخيرة بوجود بنىات تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات بالإضافة الى الاستيعاب والاستفادة من البيانات والمعلومات لأي قطاع إقتصادي . ومع ذلك، يصبح الموضوع الأكثر أهمية ووضوحاً هو كيفية الاستفادة القصوى من التقنية وإدارة المخاطر المرتبطة بالمعلومات والتقنيات المرتبطة بها .

وكجزء من هذه المرحلة من نمو قطاع التمويل الاصغر في السودان والتغيرات السريعة واكتشاف تحديات جديدة متمثلة في إستقطاب الشرائح المستهدفة و جمع الأموال (الاقساط) من العملاء فى المناطق البعيدة و خفض تكلفة تقديم الخدمات و المعاملات . تبادل المعلومات بصورة فعالة على الصعيد المؤسسي، وإدارة

النمو الفعال اضعف الى ذلك العديد من التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الاصغر. تتمثل الدوافع لاستخدام التكنولوجيا فى عمليات التمويل الاصغر فى القدرة التقنية لتسريع تدفق المعلومات ورأس المال وأتمتة المعاملات ومراقبة و تحليل البيانات وتحسين تجربة العملاء وتوعيتهم و تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الكفاءة .

ولذلك لجأ أصحاب المصلحة بقطاع التمويل الاصغر إلى الاعتقاد بأن التكنولوجيا يمكن أن يكون لها أثر واضح وعميق على كفاءة و فعالية عملياتها. على الرغم من أن التمويل الاصغر يختلف إلى حد كبير في بعض النواحي من الصناعة المصرفية السائدة، حيث لعبت التقنيات المصرفية عند تطبيقها في الدول النامية، بدور في تخفيض التكاليف وزيادة التوعية والاختراق لمستفيدين جدد و ذلك من خلال الآتي :

- البنية التحتية للاتصالات و التكنولوجيا.
- نظم المعلومات الإدارية (MIS).



- الاتصالات.
- الانترنت.
- الحوسبة السحابية Computing Cloud.
- المقاييس الحيوية biometrics.
- وسائل التواصل الاجتماعي.
- النقود الإلكترونية.
- تقنية البطاقات.
- البيانات الضخمة Big Data.
- أمثلة لبعض تطبيقات التقنيات المصرفية

الهاتف الجوال :

تستخدم أجهزة الهواتف النقالة لإجراء المعاملات المالية ، حيث يتم حفظ النقود فى حساب الكترونى مربوط برقم الهاتف الجوال ، وهو متاح لكل شخص يحمل شريحة هاتف جوال ، حيث يمكنه الحصول على الخدمة فقط بالتسجيل فيها.

يمكن إستخدام النقود المخزنة فى الهاتف الجوال فى كثير من الخدمات إذ تعتبر كالنقود الورقية وهناك عدة مزايا تقنية للدفع عبر الهاتف النقال منها :

- سهولة الاستخدام
- قلة التكلفة
- الخدمات المتاحة عبر تقنية الدفع عبر الهاتف الجوال
- التحويل من هاتف لحساب مصرفى والعكس .
- خدمات الشراء
- دفع الفواير
- خدمة تسجيل العملاء

- تقنيات نقاط البيع (POS).
- الصراف الآلي (أجهزة الصراف الآلي).
- نظم الرد الصوتي التفاعلي (IVR).
- البطاقات الذكية.

يهدف المقال أساسا إلى توضيح أثر إستخدام التكنولوجيا فى قطاع التمويل الأصغر فى السودان مع التركيز على النقاط التالية:

- الدلالة على دور ونظم المعلومات التكنولوجيا فى الصناعة المصرفية.

- فهم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى قطاع التمويل الأصغر.

- التركيز على التحديات والعقبات التى تواجه تطبيق التكنولوجيا والاعتمادية عليها

دور نظم المعلومات والتكنولوجيا فى الصناعة المصرفية

الصناعة المصرفية فى ظل تطور نظم المعلومات و التكنولوجيا المرتبطة بها أصبحت امام تحدى لتقديم خدمات مصرفية مستحدثة و متطورة و مبتكرة لعملائها تتناسب مع التطورات فى البيئة التقنية المحيطة . أدى إستخدام النظم المصرفية الحديثة فى العمليات المصرفية الى تجويد أساليب تقديم الخدمات المصرفية و تقليل تكلفة الخدمات و زيادة الإيرادات و تحقيق الاهداف المرتبطة بالصناعة المصرفية. تشمل التقنيات الرئيسية المؤثرة على الصناعة المصرفية الآتي :



تقنية الدفع عبر الصرافات الآلية :

هي تقنية تعتمد على آلة مصرفية تقوم بالسحب والتحويل والإيداع المالي، بنظام ذو درجة أمنية عالية، محققاً مبادئ الأنظمة الآنية، ويرتبط بشبكة بنكية حاسوبية بطريقة تحفظ حق أطراف العملية المصرفية.

مكونات الصراف الآلي :

- وحدات الإدخال : ويقصد بها أدوات التفاعل للزبون مع الآلة،

وهي قارئ البطاقات، ولوحة المفاتيح، مدخل إيداع الأموال، أزرار الشاشة، وأنظمة الحماية من كاميرات وأجهزة إنذار.

- وحدات الإخراج : الشاشة التفاعلية، منفذ استلام النقود، ماكينة توزيع النقود، منفذ الطابعة المصغرة .

- وحدات المعالجة : وهي الحاسوب المسئول عن التحكم بالصراف، والتخاطب مع الشبكة البنكية.

وتوفر تقنية الصراف الآلي وسيلة آمنة للاستمتاع بالخدمات المصرفية دون الحاجة للوصول للبنك . حيث تحتاج الى الحصول على بطاقة صراف الى و حساب مصرفي .

بعض أجهزة الصراف الآلي تمتاز بتعليمات التشغيل في اللغات العامية ، و ذلك بغرض تيسير تعامل ذوي التعليم المحدود، وتوجد أيضاً خاصية التعرف الصوتي للأمين للمعاملات المتعلقة بخدمات الادخار والائتمان والدفع وادوات الدخول الحيوية مثل البصمة والتي تمكن أجهزة الصراف الآلي من تحقيق المزيد من الخصوصية و الامان.





الهاتف المصرفي

الهاتف المصرفي هو وسيلة لإجراء المعاملات المصرفية عبر هاتف آمن تتم عبره معظم المعاملات المشتركة بما في ذلك الاستفسار عن الرصيد، وطلبات الحصول على دفاتر شيكات و التأمين والقروض وغيرها من الاستثمارات يمكن أن يتم ذلك عبر " Automated Interactive Voice " .

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الخدمات المصرفية الإلكترونية هي الأحدث في سلسلة التطورات التكنولوجية في تسليم المنتجات المصرفية والخدمات المالية. في شبكة الإنترنت المصرفية ، أي تحقيق أو تكملة معالجات المعاملات على الإنترنت ودون أي إشارة إلى الفرع (الخدمات المصرفية في أي مكان) وفي أي وقت. وقد أصبحت الخدمات المصرفية من أرخص الوسائل لتوفير الخدمات المالية في كثير من الدول النامية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) ودورها في أنشطة و مشاريع التمويل الأصغر :
نظم المعلومات الإدارية (MIS) تشمل جميع جوانب جمع وتخزين وتتبع واسترجاع واستخدام المعلومات داخل المؤسسة أو المنظمة.
كما تساعد نظم المعلومات ضباط القروض على تعقب جداول السداد لعملائهم والأرصدة. وتساعد الإدارة لتقييم نوعية محفظة القروض. ويمكن أن تساعد المؤسسة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التشغيلية.
وبفضل تطوير أجهزة الكمبيوتر وتطبيقات البرمجيات التي تعمل عليها يمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة أكبر بالإضافة لسلامة إجراءات التشغيل. كما يمكن للبرنامج تحسين الشفافية والكفاءة و تخفيض التكاليف وتحسين جودة التقارير و اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

والاتصالات بهدف تعزيز العائدات الاقتصادية لأنشطة التمويل الاصغر من خلال توفير منتجات مصرفية ناجحة و مجرية تتناسب مع رؤية المؤسسات والتسويق لمنتجات التمويل الاصغر عبر المواقع الالكترونية.

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية لتوفير معلومات حول منظمات التمويل و خدماته. على الرغم من أن العديد من المواقع على شبكة الإنترنت تقدم معلومات عن التمويل الاصغر إلا أن هناك ندرة في المعلومات بشأن أحكام وشروط المؤسسات التي توفر التمويل الاصغر.

ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير إمكانية الوصول إلى أسواق أوسع والحصول على أسعار أفضل. ويمكن أيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات





رؤية مؤسسة غيتس الخيرية

أكد بيل و مليندا غيتس (ملاك مؤسسة غيتس الخيرية و شركة مايكروسوفت العملاقة) أن حياة الناس الأكثر فقرا في العالم ستتحسن بشكل أسرع من حياة الآخرين. ويبنى الزوجان (غيتس) تنبؤاتهما على التقدم في مجالات عدة هي الصحة والزراعة والتعليم والنظام المصرفي.

ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقليل نسبة وفيات الأطفال والأمراض ، وكذلك التقدم في مجال الزراعة والتعليم يؤدي إلى إطالة عمر الفقراء وتحسين أحوالهم الصحية، ولكن استخدام الهواتف المحمولة في العمليات المصرفية هو الذي يعول عليه الزوجان غيتس في تغيير حياة الفقراء بشكل جذري.

ويذكر أن استخدام الهاتف المحمول قد اكتسب شعبية في دول مثل كينيا في مجالات مكافحة الفقر ، و تمويل أنشطة التمويل الأصغر ولكن مؤسسة غيتس الخيرية تهدف إلى توسيع دائرة الاستخدام لتشمل تنزانيا والهند وبنغلادش والفلبين وأوغندا و دول أخرى.

كما سيسهل استخدام الوسائل الرقمية عمليات الشراء والبيع إذا تمكن المستخدمون من الاعتماد على الشبكات المتاحة من المتاجر في قبول وسائل الدفع الإلكتروني ، حيث يوجد حاليا 2.2 مليار شخص لا يملكون حسابا مصرفيا ، ويعتقد مؤسس شركة مايكروسوفت أن استخدام خدمات الهاتف المحمول سيغير وضع مليارين منهم.

وبحلول ذلك الوقت سيقدم النظام المصرفي الذي يستخدم نظام الهاتف المحمول كافة الخدمات المالية، من حسابات التوفير بالفائدة إلى القروض والتأمين.

ويورد الزوجان غيتس مثالا لشركة في بنغلاديش تدعي بي كاش تنجز مليوني عملية مصرفية يوميا بقيمة مليار دولار.

ويقول غيتس إن الطريق إلى تحقيق ذلك ، هو توفير الشروط الكفيلة باستخدام النقود الالكترونية للشراء ، أو استبدالها بأوراق نقدية. وترى مؤسسة غيتس الخيرية أنه يجب الاستثمار في متاجر تقبل الدفع الإلكتروني.

الائتماني و الانظمة الخاصة بها. وتأسيس شركة الخدمات المصرفية الالكترونية فى العام 1999 بغرض توطين التقنية المصرفية بالشراكة مع المصارف التجارية و سوداتل.

كما تم إنشاء إدارة خاصة بنظم الدفع تعمل بالتنسيق مع عدة جهات مثل (شامخ / المصارف) وفقاً لإستراتيجية تهدف إلى الاشراف على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بصورة أمنة لكل مواطن وتمتاز بالآتي :

- سهولة الإستخدام
- تكاليف معقولة للخدمات
- إستمرارية توافر الخدمات.
- تقديم أدوات دفع مبتكرة عبر قنوات دفع متعددة.
- نشر الخدمات الالكترونية سواء الخدمات الحكومية او القطاع الخاص.
- وتتمثل أن الاشراف على تطبيق مجموعة النظم الخاصة بنظم الدفع الالكترونية فى الآتي :
- المحول القومى.
- نظام المقاصة الآلية.
- المحفظة الالكترونية.
- الهاتف المصرفى.
- الشبكة المصرفية.
- الدفعيات عبر الهاتف النقال.

إذن يمكن أن يساهم نظام مصرفي يستخدم الهواتف المحمولة في مكافحة الفقر. ولكن ماذا عن أولئك الفقراء الذين لا يملكون هاتفا محمولا؟

وتختلف نسبة انتشار استخدام الهواتف النقالة من منطقة إلى أخرى. إذ تبلغ 60% في افريقيا. وكذلك هناك إختلاف بين الرجال والنساء في هذا المجال في بعض المناطق.

ويدرك بيل ومليندا أن رؤيتهم لن تحقق نفسها بنفسها. ويقولان إن هناك أشخاصا يقومون بتذليل العقبات على الأرض ، وكذلك يرى الزوجان غيتس أن الأنظمة والقوانين في الدول المعنية سوف تلعب دورا مهما في السماح لهذه التجديدات بدخول حيز التنفيذ.

مساهمة بنك السودان المركزى فى مجال تكنولوجيا المعلومات:

أعلن بنك السودان المركزى في أواخر العام 1998م برنامج السياسة المصرفية الشاملة للإصلاح في الجهاز المصرفي ليبدأ تنفيذه إعتباراً من العام 1999م. وجاء من ضمن محاور البرنامج محور تقنية العمل المصرفي. إذ أعتبرت تقنية العمل المصرفي جزءاً اصيلاً من برنامج رقابة البنك المركزي ومتطلبات توفيق أوضاع المصارف. حيث كلف البنك في عام 1998م لجنة لدراسة تحديث العمل المصرفي ، وربط فروع المصارف برئاستها. وإدخال نظم الصراف الآلى ونظام المقاصة الآلية. وربط البنك المركزي بالمصارف لتبادل المعلومات. وربط المصارف بشبكة التحويلات المالية العالمية "سويفت" .

وتتمثل أهم اجازات بنك السودان المركزي في مجال التقنية المصرفية في إنشاء البنيات التحتية التقنية الخاصة ببنك السودان المركزى مثل الشبكات ومراكز المعلومات. وذلك من خلال تطبيق مجموعة النظم الخاصة ببنك السودان المركزى. مثل النظام المصرفي الجديد ونظام الرواجع الإلكترونية ونظام الصادر و الوارد ، وتم ايضا إنشاء وكالة التصنيف

التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق نظم المعلومات و التكنولوجيا :

إستخدام التكنولوجيا بالضرورة تصاحبه بعض المشاكل في التعليم وتقبل العملاء ، وهم غالباً اما أميين أو ذوى تعليم محدود، و قد يفتقرون حتى إلى المبادئ الأساسية لكيفية التفاعل مع التكنولوجيا التي تساعد فى تحقيق اهداف التمويل الاصغر.

عليه يجب على مؤسسات التمويل الاصغر أولاً دراسة المجتمع المستهدف بمنتجات التمويل. ويجب تحديد نوع التكنولوجيا المستخدمة والقابلة للاستمرار في هذه المنطقة ومقدرتها على تلبية احتياجات شرائح المجتمع المستهدفة بالتمويل الاصغر .

على هذه المؤسسات العمل على تطوير البرامج التعليمية، أو تقديم الدعم الشخصي للخدمات لزيادة مستوى الراحة لعملائها في استخدام تكنولوجيا التمويل الاصغر.

وتعتبر مشاكل البنية التحتية التكنولوجية، في معظم المناطق التي تستهدفها مؤسسات التمويل الصغير والتي تتمثل بشكل كبير في الكوابل الكهربائية أو الاتصالات، اضعف لذلك عملاء التمويل الاصغر لا يتركزوا في منطقة واحدة مما يزيد التكاليف المرتبطة بالنقل بالمقارنة بكمية المعاملات.

وعندما تحاول مؤسسة التمويل الاصغر إدخال تكنولوجيا متطورة أو غير مألوفة يجب الاخذ فى الاعتبار متوسط مستوى المعرفة بهذه التكنولوجيا للعمل، بمعنى عند التفكير فى تطبيق تكنولوجيا واعدة مثل نقاط البيع

(point-of-sale) والمحطات الطرفية (cash terminals) أو أجهزة الصراف الآلي يمكن في نهاية المطاف أن تفشل وتؤدي إلى خسائر مالية كبيرة إذا كان عميل التمويل الاصغر لا يعرف كيفية استخدامها.

ذكر Guatam Ivatury مستشار بالمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ستة خطوات للنجاح في تأسيس تكنولوجيا جديدة وهي إعداد المشاريع و التحليل و تصميم واختيار و تنفيذ و إدارة المشاريع، بحيث تكون متوافقة مع الممارسات المثلى فى الإدارة .

تم تصميم وتطوير معظم البرامج التقنية الحالية لمؤسسات التمويل الاصغر لتناسب مع مؤسسات كبيرة، و بدعم مالي كبير من المانحين، ولم تأخذ في الاعتبار احتياجات المنظمات الريفية الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، حاجة الحلول التقنية لرسم ملكية و ترخيص لاستخدام البرمجيات، و ضوابط التحكم فيها و تقليل المخاطر التقنية ، بالإضافة لتكاليف التدريب والتهيئة (customization) . وكل هذه الأسباب تمنع الوصول إلى تقنية خاصة بالنسبة للمنظمات الصغيرة والنائية، التي لا تستطيع تحمل رأس المال اللازم للإستثمار، وهي غير قادرة على تعديل الحزم الموجودة لتناسب مع احتياجاتهم.

وخلاصة القول، لا بد من وجود حزم برامج ناضجة وحلول خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمؤسسات التمويل الاصغر ، ولكن عادة ما تكون غير مناسبة أو بأسعار غير معقولة للمؤسسات الصغيرة. بالإضافة الى وجود عدد من العقبات أهمها :

- نقص الموظفين المهرة لدعم نظم المعلومات او ارتفاع اجورهم فى حال توفرهم .
- عدم وجود تكنولوجيا المعلومات و خدمات الدعم والبيئة المحلية لخدمة ما بعد البيع والتدريب والدعم.
- عدم وجود ميزانية لشراء وتحديث و ترقية التكنولوجيا.
- الاحتياجات التكنولوجية الأساسية والتي لا يتم اخذها فى الإعتبار بالحلول المتطورة القائمة.
- إنخفاض مستويات النشاط الاقتصادي .

يعتبر دور تكنولوجيا المعلومات حيوي و اساسي لتمكين مؤسسات التمويل الاصغر من تحقيق اهدافها. وتوفير فرص حياه كريمة وأمنة للشرائح المستهدفة. و يحقق ذلك بالاستفادة من مزايا التقنية مثل السرعة و الدقة و السعات التخزينية الكبيرة . و ميزة العالم الافتراضي لعرض المنتجات بدون تكاليف إضافية و الوصول لاسواق جديدة بدون وسطاء .

كما يسهل استخدام الوسائل التقنية كمنتج من منتجات التمويل الاصغر (اجهزة نقاط البيع / اجهزة تخزينة المحفظة و شرائح الهواتف) فتح المجال لرفع المستوى المعرفي و عدم الخوف للتعامل مع التقنية . و بالتالي نشر الوعي للشرائح الاقل.

ويجب ايضاً رفع القدرات التقنية (المجدارات) لموظفي مؤسسات التمويل الاصغر و خاصة ضباط الائتمان حتى نتجنب الكثير من المشكلات التي تؤثر على أداء العنصر البشري و استخدام طرق جمع معلومات مبتكرة مثل استخدام أجهزة ال (tab) مع تفعيل برامج التوعية المستمرة .

- يجب على الحكومة و منظمات المجتمع المدني و مؤسسات التمويل الاصغر القيام بالتدابير المناسبة لتثقيف الشرائح المستهدفة في المناطق الريفية قبل إدخال التكنولوجيا ذات الصلة بالخدمات.

- اجراء التدابير اللازمة لتوفير البنية التحتية المناسبة من أجل التغلب على المشاكل المتعلقة باعتماد وتنفيذ التكنولوجيا.

- تفعيل دور شراكات الاتصالات في جانب المسؤولية المجتمعية بعمل شراكات ذكية مع مؤسسات التمويل الاصغر للحصول على الخدمات للشرائح المستهدفة بأسعار مناسبة. علماً بأن 79% يمتلكون هواتف نقالة في السودان و 32% يستخدمون الانترنت مما يمثل فرصة لتقديم خدمات مبتكرة و جديدة.

- عقد اتفاقيات بين مؤسسات التمويل الاصغر و البنوك. و جميع أصحاب المصلحة لإستجلاب برمجيات تقنية لقطاع التمويل الاصغر (معظم البرمجيات اصبحت تنتج بصورة تسمح لقطاع كامل إستخدامها دون الحاجة لبناء برمجيات خاصة بمؤسسة محددة).

- تسهيل تقديم الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية (Branchless Banking) و تبسيط الاجراءات مع مراعاة إدارة المخاطر المرتبطة بها.

- الاستفادة من برامج الشمول المالي Financial Inclusion لتقديم خدمات مصرفية الكترونية بصورة آمنة و مبسطة و بأسعار معقولة لعملاء التمويل الاصغر .

- رفع قدرات موظفي مؤسسات التمويل الاصغر التقنية.

المراجع :

7. د.عبد الحميد الياس. المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص و دوره المحتمل فى تحقيق اهداف المؤسسة . مجلة المصرفى العدد (64) يونيو 2012 .
 8. محمد عصمت ، نظام المدفوعات السودانى - ملامح النشأ و التطور الجزء الاول و الثانى .
 9. CGAP " The Consultative Group to Assist the Poor " الخدمات المالية للفقراء الريفيين اكتوبر 2015
 10. M.SRAVNI , Role of Technology in Microfinance Sector In India 2013 .
 11. Kabir Kumar (2010) CGAP " The Consultative Group to Assist the Poor " : Microfinance and Mobile Banking :The Story So far .
 12. Consultative Group to Assist the Poor (CGAP), www.cgap.org .
 1. امين عبدالرحيم أوشى ، آفاق التقنية البرنامج الإستراتيجى لبنك السودان المركزى لتحديث الجهاز المصرفى . شبكة أفاق التقنية. 2013 .
 2. د.بدر الدين قرشى ، الشمول المالى و دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر (تجربة السودان) .
 3. بيل و مليندا غيتس ، كيف ينهى الإستخدام المصرفى للهواتف المحمول الفقر . يناير 2015 .
 4. د.سراج الدين عثمان مصطفى ، دور البنوك المركزية و اتخادات البنوك فى تحسين الشمول المالى ، فبراير 2015 .
 5. ياسر جامع .نحو تحديث آليات مصارف و مؤسسات التمويل الاصغر للوصول للقطاع التقليدى بالسودان .
 6. عمر عمرابى ، دور التقنية المصرفية فى تحقيق الشمول المالى فبراير 2016 .





نمط توزيع الإنفاق الدكومي في الدول النامية

دراسة حالة السودان



د. مهدي عثمان الركابي

باحث إقتصادي وأستاذ جامعي متعاون

مقدمة

يعتبر الإنفاق الحكومي من الموضوعات الهامة على مستوى الدول النامية والمتقدمة وذلك لإرتباط الإنفاق الحكومي بالتنمية الإقتصادية والاستقرار الإقتصادي، وايضاً يرتبط الإنفاق الحكومي بمكونات السياسات الإقتصادية (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية...) إلخ) وبذلك يعتبر ذو صلة وثيقة بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

وتأتي أهمية الإنفاق الحكومي بدرجة أكبر في الدول النامية، خاصة وأنها لم تكمل بنائها الإقتصادي، وبالتالي تحتاج إلي دفعات قوية لتعجيل النمو الإقتصادي، إضافة إلى حاجتها للمشروعات الإستراتيجية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها. ويأتي الإنفاق الحكومي كمكون مهم من مكونات الناتج المحلي الإجمالي للدول، وتختلف نسبته في الناتج القومي الإجمالي حسب تقدم الدولة وحاجتها للتنمية الإقتصادية والاجتماعية.

برز في السنوات الأخيرة مفهوم كفاءة الإنفاق الحكومي على مستوى المؤسسات الإقتصادية الدولية، وأصبحت الدول

ترتب حسب كفاءتها في الإنفاق الحكومي. وفي هذا الإطار سيتم تناول الإنفاق الحكومي من خلال المحاور الآتية:

- مفهوم الإنفاق الحكومي .
- تطور الإنفاق الحكومي وظاهرة تزايد.
- علاقة الإنفاق الحكومي ببعض المؤشرات الإقتصادية.
- تطور الإنفاق الحكومي ونمط توزيعه في السودان .

مفهوم الإنفاق الحكومي:

هناك عدة تعريفات للنفقة العامة نأخذ منها الآتي :
النفقة العامة: هي صرف إحدى الهيئات والإدارات مبلغاً معيناً بغرض سداد إحدى الحاجات العامة .
الإنفاق الحكومي: هو الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العامة سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية . وأوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة .
وما سبق يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي يعتمد على وجود الدولة وهي تقوم من أجل مقابلة الطلب العام، وتقوم الحكومة بالإنفاق للحصول على السلع والخدمات لتسيير المرافق العامة ، وكذلك من أجل تقديم



وحدث ذلك خلال القرن الثامن عشر في إنجلترا وفرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر. وبذلك كان توفير الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي في المراحل الأولى لتطور الاقتصاديات الرأسمالية الغربية يمثل حاجة يجب على الدولة إشباعها وبالتالي توسع نشاطها المالي.

وعندما تخطت الاقتصاديات الرأسمالية مرحلة تراكم رأس المال والتحول الصناعي إنحسر دور الدولة في الدفاع والأمن والعدالة وسميت ذلك بدور الدول الحارسة.

ثانياً: المالية الوظيفية :

ويمكن أن نلخص أهم النقاط للمالية الوظيفية في الآتي: لقد نبهت الأزمات التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية لاسيما الأزمة التي كانت خلال الفترة (1929-1933م) والتي أدت إلى تدني مستويات الإنتاج والتشغيل إلى خطأ الأسس التي يقوم عليها المذهب التقليدي وصورته السائدة حتى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين. فكانت نظرية كنز نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي المبادئ المالية .

وقد بدأ كنز بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون (Say) الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب. بالإضافة إلى اتجاه النظم الرأسمالية نحو النمو تلقائياً. وخلص كنز إلى أن مستوى التشغيل يتوقف على الطلب الكلي الفعال. وعليه فإن السياسة المالية لا بد أن تخرج عما رسمته لها النظرية التقليدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي. وبالتالي فلا بد لها من التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه. ويزداد

المنح والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الانفاق على المشروعات الاستثمارية والتنموية.

تطور الإنفاق الحكومي:

يدور كثير من الجدل في الوقت الحالي في أوساط مختلفة حول دور الإنفاق الحكومي وخاصة في الدول النامية. والأدبيات الاقتصادية بمدارسها المختلفة أشارت بصورة دقيقة إلى الحكومة وتطورها ودور الدولة في التنمية الاقتصادية. ويمكن أن نتطرق لذلك بإختصار من خلال المالية التقليدية والمالية الوظيفية. بالإضافة لدور الدولة في الفكر الإشتراكي وبعض ملامح السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي.

أولاً: المالية التقليدية:

ويمكن تناول بعض أدبيات المالية التقليدية علي النحو التالي :

في المراحل المبكرة للرأسمالية لعبت الدولة دوراً كبيراً في التنمية الصناعية والإنتاج . وتم ذلك عبر مدرستين هما اليابانية والأمريكية. فقامت المدرسة اليابانية على منهج تحمل مخاطر المشروعات في فترة الإنشاء حتى تصبح مربحة ثم بيعها للرأسماليين الأفراد. وكان ذلك في أواخر القرن التاسع. وقامت المدرسة الأمريكية على منهج تقليل المخاطر التي تواجه المشروعات لاسيما توفير الأيدي العاملة. وتخفيض أسعار المواد الأولية ومنح الاعفاءات الضريبية والإعانات وتقديم تسهيلات النقل وفرص الحماية الجمركية.

تدخل الدولة في فترات الكساد بحيث تكيف نفقاتها وإيراداتها بما يزيد الطلب عن طريق زيادة الانفاق العام مع اللجوء إلى العجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب بطريقة تشجع الطلب الخاص بالاستهلاك والاستثمار. وفي فترات التضخم تتجه السياسة المالية نحو اتخاذ إجراءات تخفض من الطلب الكلي وامتصاص السيولة الزائدة.

ثالثاً: ملامح مختصرة للسياسات المالية في الاشتراكية والإقتصاد الإسلامي :

تختلف السياسة المالية في النظم الاشتراكية عنها في النظم الرأسمالية تبعاً لاختلاف دور الدولة في كل منها. ففي الاقتصاديات الاشتراكية تتخذ السياسة المالية دوراً أكثر إيجابية تبعاً لاتساع نطاق القطاع العام وإضطلاع الدولة بالجانب الأكبر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا النظام تتجه السياسة المالية إلى التطابق مع السياسة الاقتصادية. وبعد التخطيط الاقتصادي أو بعبارة أدق تخطيط التنمية الاقتصادية قسمة جوهرية للإشتراكية. فهو يعبر عن حقيقة مفادها أن تنمية الاقتصاد الاشتراكي لا تسير عفويًا. وإنما تتم بإرشاد وتوجيه الإدارة الواعية لمجتمع منظم. والتخطيط هو الوسيلة لاختضاع سريان القوانين الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للمجتمع. لتوجيه الإرادة البشرية.

وترتبط السياسة المالية في الإسلام بالإطار العام الذي يحدد أهداف الدولة الإسلامية والتي يعبر عنها إجمالاً بتحقيق المصلحة العامة وتفصيلاً بحراسة الدين وسياسة الدنيا. فالدولة لها دور أساسي في النظام الإسلامي وتحقيق أهداف الشريعة الإسلامية. وقد منح الولاة العادلون سلطات واسعة في نطاق الأحكام الشرعية للقيام بوظائفهم وتحقيق الأهداف الإسلامية. كما أعطوا حق البحث عن مصادر التمويل اللازمة لمقابلة تحقيق وظائف الدولة. وقد أجملت الوظائف الاقتصادية للدولة الإسلامية في توجيه

ومراقبة القطاع الخاص للالتزام بالمنهج الإسلامي في النشاط الاقتصادي ، وكذلك توجيه القطاع الخاص للقيام بالفروض الكفائية ودعم وتنسيق جهوده في المجالات التي تحتاج إلى دعم وتنسيق الدولة ، إضافة إلى السياسات الاقتصادية الكفيلة بتهيئة المناخ لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية. وتهدف السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي إلى تخصيص الموارد ، لأنها ترتبط بوظائف الدولة من جهة تحقيق أولوياتها. ويندرج الإستقرار الإقتصادي تحت أهداف الدولة الإسلامية. لأنه يرتبط بتحقيق التشغيل التام للموارد كما يعمل علي حفظ المال العام كمقصد ضروري وحفظ المقاصد الأخرى المتمثلة في الدين و النفس و العقل و النسل و يندرج تحقيق إستقرار الأسعار من بين أهداف السياسة المالية في الإسلام من جهة رفع الضرر الناتج عن إرتفاعها والتقلبات فيها. وتعد التنمية الإقتصادية من الوسائل الأساسية التي يتوقف عليها أداء وظائف الدولة الإسلامية. وتعمل على إعادة توزيع الدخل القومي وتغطية حاجات الفقراء كواجب أساسي من واجبات الدولة الإسلامية. و لتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية في الإسلام سياسات الإيرادات العامة وسياسات الإنفاق العام .

ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي:

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي مع زيادة الدخل القومي ظاهرة إقتصادية لفتت انتباه العديد من الاقتصاديين والماليين. ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الانفاق الحكومي هما :

الزيادة المطلقة : وهي زيادة حجم الإنفاق الحكومي من عام لآخر.

الزيادة النسبية: وهي نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات المهمة في الإقتصاد كالناتج المحلي الإجمالي .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الانفاق الحكومي تأتي على وجهين هما: الزيادة الحقيقية والزيادة الظاهرية. ويمكن

تفصيل ذلك على النحو التالي :

أ/ الزيادة الحقيقية للانفاق الحكومي:

وهي الزيادة في الانفاق والتي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من الدولة للفرد. أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة. ويعبر عن هذا النوع من الزيادة عن كفاءة الانفاق الحكومي ومدى التدخل الحكومي في الاقتصاد. وهناك عدة أسباب تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في الانفاق الحكومي والتي تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تحيط بها ودرجة التقدم في كل دولة وهذه الأسباب قد تكون : مذهبية ، واقتصادية ، واجتماعية . وسياسية ، ومالية .

ب/ الزيادة الظاهرة للانفاق الحكومي:

وهي الزيادة التي لا تتوافق مع المنفعة المترتبة عليها ، أي وجود زيادة في الانفاق الحكومي دون أن تقابلها زيادة في المنفعة الحقيقية. ويعتبر التضخم أحد أسباب الزيادة الظاهرة .

تطور الإنفاق الحكومي في السودان:

شهدت الفترة (2000م - 2010م) في السودان تغيرات كبيرة في الانفاق الحكومي خاصة وأن هذه الفترة تميزت بوفرة الموارد بسبب تدفقات عائدات النفط. واتضح أن الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 10.5% عام 2000م إلى 16% عام 2005م ثم إلى 17.1% عام 2010م. وكانت نسبة إجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 14.8% في المتوسط خلال نفس الفترة . وخلال الفترة (2000م - 2010م) بلغت نسبة الانفاق التنموي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.8% في المتوسط بينما بلغت نسبة الانفاق الجاري حوالي 11.9% في المتوسط. وتؤكد هذه النسب اتجاهات الحكومة نحو الانفاق الجاري بدرجة أكبر من الانفاق التنموي . وفي هذا الاتجاه نشير إلى أن الانفاق الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بدأ يتصاعد بصورة واضحة منذ عام 2005م

حيث بلغت نسبته حوالي 12% في هذا العام ثم ازدادت إلى 15.1% في عام 2010م. وكذلك نشير إلى تراجع الانفاق التنموي بصورة ملحوظة منذ العام 2007م فبعد أن كانت نسبته حوالي 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006م تراجعت إلى 3.3% في عام 2007م ثم إلى 2% في عام 2010م .

ومن خلال الجدول (1) يتضح أن هناك تناقص في نسبة الانفاق الحكومي الكلي في السودان إلى الناتج الإجمالي خلال الفترة (2011م - 2015م) ، حيث تناقص من 16.9% عام 2011م إلى 10.5% عام 2015م. وبالرغم من التراجع الكبير في نسبة الانفاق الحكومي الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011م - 2015م يلاحظ وجود تذبذب طفيف وضعف في نسبة الانفاق التنموي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة جدول (2). وبافتراض أنه عند تخصيص (3% إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي نحو التنمية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار 1%) فإنه يمكن القول أن نسبة الانفاق التنموي لا تؤدي إلى زيادات كبيرة في الدخل القومي .

جدول رقم (1)

نسبة الانفاق الحكومي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان (2011 - 2015) (مليون جنيه)

السنة	إجمالي الانفاق الحكومي	نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2011	31606.7	16.9%
2012	29821.5	12.2%
2013	40768	13.8%
2014	55654	11.8%
2015	61476	10.5%

المصدر - التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2011 - 2015)

جدول رقم (2)

نسبة الانفاق الجارى والتنموى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى السودان (2011 - 2015) (مليون جنيهه)

السنة	الانفاق الجارى	نسبته من الناتج المحلى	الانفاق التنموى	نسبته من الناتج المحلى
2011	28573.4	%15.3	3033.3	%1.6
2012	26272.1	%10.7	3336.6	%1.5
2013	36178.4	%12.2	3932.7	%1.6
2014	50380.1	%10.6	4843.3	%1.2
2015	54854.2	%9.4	6012.4	%1.1

المصدر - التقارير السنوية لبنك السودان المركزى للفترة (2011 - 2015)

جدول رقم (3)

نسبة الانفاق التنموى إلى الناتج المحلى الإجمالى - فى بعض الدول العربية (2010 - 2013) %

السنة	مصر	المغرب	موريتانيا	السودان
2010	4.0	6.2	6.5	1.7
2011	2.8	5.2	7.4	1.2
2012	2.2	6.2	11.8	1.5
2013	2.2	5.4	13.5	1.6
المتوسط	2.8	5.7	9.8	1.5

المصدر - التقرير العربى الإقتصادى الموحد - صندوق النقد العربى .

ب 2.8 % ، 5.7 % ، 9.8 % فى المتوسط لكل من مصر والمغرب وموريتانيا خلال نفس الفترة جدول رقم .

وبلاحظ من الجدول رقم (3) أن الانفاق التنموى (الرأسمالى) فى السودان خلال الفترة (2010-2013) م كان أقل من الانفاق التنموى فى بعض الدول حيث بلغ 1.5 % فى المتوسط مقارنة

توزيع الإنفاق الحكومي بين الإستهلاك والتنمية:

شهد الإقتصاد السوداني عدة متغيرات علي المستوي الإقتصادي والسياسي والإجتماعي منذ الإستقلال وحتى الآن وأثر ذلك علي نمط توزيع الإنفاق الحكومي بين الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق التنموي. وعند دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الكلي وكل من الإنفاق الحكومي الإستهلاكي و الإنفاق الحكومي التنموي إتضح أن الميل نحو الإنفاق الحكومي الإستهلاكي كان 0.70 كما كان الميل نحو الإنفاق الحكومي التنموي 0.30 وذلك خلال الفترة 1999م-2004م (12). وفي عام 2010م تزايد الميل نحو الانفاق الحكومي الإستهلاكي إلي 0.86 (13) وإلي حوالي 0.89 في المتوسط خلال الفترة (2011 - 2015م جدول(4)). وكان نتاج ذلك تناقص الميل نحو الانفاق الحكومي التنموي إلي 0.14 (14) في عام 2010م وإلي حوالي 0.10 في المتوسط خلال الفترة 2011م-2015م-جدول(4)).

جدول(4)

توزيع الانفاق الحكومي بين الاستهلاك والتنمية

2015 - 2011 %

السنة	نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي لإجمالي المصروفات	نسبة التنمية الحكومي لإجمالي المصروفات
2011	90.0	10.0
2012	88.1	11.2
2013	88.7	9.6
2014	90.1	9.1
2015	89.2	9.7
المتوسط	89.2	9.9

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان 2011-2015 خليل الباحث

علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الإقتصادي:

وعند دراسة علاقة الانحدار بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي الكلي في السودان خلال الفترة (2011-2014)م اتضح أنها كانت موجبة ولكنها غير معنوية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة والجدولية 1.4 ، 7.7 على الترتيب عند مستوى معنوية 5%. وبالرغم من ذلك فإن علاقة الارتباط (R) بلغت 64% و (R²) (العلاقة السببية) كانت 41%. ويعني ذلك أن الانفاق الحكومي الكلي بشقيه الجاري والتنموي تسبب بنسبة 41% في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014.

وكانت العلاقة بين الانفاق التنموي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014 موجبة ولكنها ليست معنوية حيث بلغت قيمة (F) الجدولية و المحسوبة 1.02 ، 7.7 على الترتيب عند مستوى معنوية 5% . وكانت علاقة الارتباط (R) بين الانفاق التنموي والنمو الاقتصادي موجبة خلال الفترة (2011-2014) وبنسبة سببية بلغت 23 % . ويعني ذلك أن 23 % من النمو الإقتصادي الذي حدث خلال الفترة (2011-2014) م تسبب فيه الانفاق الحكومي التنموي و67 % منه تسببت فيه عوامل أخرى.

علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي:

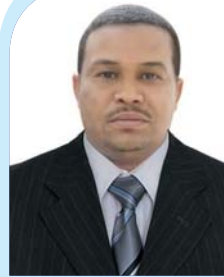
عند دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي الكلي ونسبة التضخم خلال الفترة (2011-2014) م اتضح أن علاقة الانحدار بينهما كانت موجبة ولكنها غير معنوية عند متسوى معنوية 5%. حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.69 وقيمتها الجدولية 1.7. وكانت علاقة الارتباط موجبة حيث بلغت (R) نسبة 50 % و (R²) نسبة 25 % ويعني ذلك أن الانفاق الحكومي تسبب بنسبة 25% في التضخم خلال الفترة (2011-2014) م . مع الإشارة إلى وجود علاقة انحدار موجبة وغير معنوية بين الانفاق التنموي والتضخم ويفسر ذلك بأن الانفاق التنموي خلال الفترة 2011م - 2014م قد يكون لصالح مشروعات تنموية أو مشروعات بنية أساسية أثرها طويل الأجل .

- هناك تزايد في إجمالي قيمة الإنفاق الحكومي في السودان وتناقص في نسبته للناج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011 - 2015.
- هناك تزايد في قيمة الإنفاق الحكومي الجاري في السودان وتناقص في نسبته للناج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011 - 2015.
- هناك تزايد في إجمالي قيمة الإنفاق الحكومي التنموي في السودان وتناقص في نسبته للناج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011 - 2015).
- نسبة الإنفاق التنموي إلى الناج المحلي الإجمالي أقل من 2% في المتوسط مقارنة ب 2.8% لمصر و 5.7% للمغرب و 9.8% لموريتانيا للفترة 2010 - 2013.
- يوجد أثر موجب ولكنه غير معنوي لكل من (إجمالي الإنفاق الحكومي والإنفاق الجاري والإنفاق التنموي) على النمو الإقتصادي.
- يوجد أثر موجب ولكنه غير معنوي لكل من (إجمالي الإنفاق الحكومي والإنفاق الجاري والإنفاق التنموي) على التضخم.
- كان الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق الجاري بنسبة 90 % في المتوسط ولصالح الإنفاق التنموي بنسبة 10 % في المتوسط خلال الفترة 2011 - 2014.
- وجود تغير في نمط توزيع الإنفاق الحكومي الكلي لصالح الإنفاق الجاري خلال الفترة 2011 - 2014 مقارنة بالفترة 1999 - 2010.
- الاستفادة من النظريات الإقتصادية في رسم السياسة المالية مع الأخذ في الإعتبار ملامح الإقتصاد الإسلامي للسياسة المالية .
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ((اليابان ، إنجلترا. فرنسا. أمريكا)) ودراسة تطورها التاريخي في البناء والتنمية. وكذلك الاستفادة من منهجية هذه الدول في كيفية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حسب المرحلة التنموية التي تمر بها.
- تخفيض الإنفاق الجاري لصالح الإنفاق التنموي.
- أن تكون الزيادات في إجمالي الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق التنموي والرأسمالي مع الأخذ في الإعتبار أن تخصيص من 3 % إلى 4 % من الناج المحلي تزيده بمقدار 1%.
- أن تكون الزيادة في الإنفاق الجاري لصالح زيادة وجود الخدمات العامة والخدمات المرتبطة بالإنتاج والإستقرار العام في الدولة.
- زيادة نسبة الإنفاق الحكومي التنموي بحيث تكون إجهاته نحو المشروعات والبرامج التي تعجل النمو الإقتصادي وتهدئ البيئة الإقتصادية العامة.
- تخفيض التضخم إلى أدنى مستوياته حتي لا تكون الزيادة في الإنفاق الجاري والتنموي ظاهرة.
- توجيه الطلب الحكومي (المشتريات الحكومية) نحو الإنتاج المحلي. مع تشجيع القطاع الخاص المحلي لإنتاج الحاجات الحكومية من السلع والخدمات المستوردة.
- التنسيق بين السياسة المالية وبقية مكونات السياسة الإقتصادية الأخرى. وبخاصة السياسات المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية والتنمية والإستقرار الإقتصادي وسياسات تشجيع الصادرات وترشيد الواردات.
- دعم البحث العلمي المتخصص في الإقتصاد المالي والمالية العامة والإستفادة من توصيات البحوث والرسائل العلمية في هذا المجال.

1. محمد الصقر بعلي ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003م .
2. وليد عبد الحميد عايد، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسات الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010م.
3. مهدي عثمان الركابي ، أثر عائدات النفط علي نمط الإنفاق الحكومي في السودان ، رسالة دكتوراه في الإقتصاد ، أكاديمية السودان للعلوم ، الخرطوم ، 2010م .
4. د. عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة ، مطبعة مكتبة المدينة ، الزقازيق ، مصر، 1984م.
5. أوسكار لاجه، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مسائل الإقتصاد السياسي للإشتركية، الطبعة الثانية ، دار الحقيقة ، بيروت ، لبنان، 1982م.
6. د. أحمد مجذوب أحمد - ملامح النموذج الاقتصادي الإسلامي، دراسة فكرية رقم (21) الطبعة الأولى، مشروع الجودة للطباعة والنشر، الخرطوم، السودان، 2008م.
7. هاجر سلطاني، سياسات الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها علي تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة فرحات ، الجزائر، 2014م.
8. جمهورية السودان، وزارة المالية والإقتصاد الوطني، نشرة الإقتصاد السوداني في أرقام (2000م- 2010م) م، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2011م.
9. د. مهدي عثمان الركابي أحمد، الإقتصاد السوداني التحديات الماثلة والحلول الممكنة، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م.
10. بنك السودان المركزي - التقارير السنوية .



أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية .



نجم الدين محمد بابكر محمد

إدارة السياسات

المدار. ثم تطرقت الى علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية واخيراً تم التحدث عن اهم العوامل التي تؤثر فى تغير سعر الصرف .

اولاً: آلية عمل أنظمة سعر الصرف

هنالك عدة أنظمة لسعر الصرف من أهمها نظام سعر الصرف المرن (Flexible Exchange Rate) ونظام سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate) وهما بمثابة الركنتين الأساسيين لسعر الصرف بالإضافة إلى سعر الصرف المرن المدار .

1 - سعر الصرف المرن (Flexible Exchange Rate)

فى ظل هذا النظام يقوم البنك المركزى بالتحكم فى السياسة النقدية من خلال التحكم فى عرض النقود مع عدم التدخل فى سوق النقد الاجنبى للتأثير على سعر الصرف . حيث ان سعر الصرف فى ظل هذا

بعد انهيار نظام بريتون وودز فى عام 1973 تطورت انظمة سعر الصرف بصورة كبيرة. حيث اصبح للدول الحق فى تبني أنظمة سعر الصرف الخاصة بها ، ونتيجة لتعدد خيارات سعر الصرف وحرية الدول فى الاختيار. ظهر اختلاف بين الاقتصاديين فى تحديد ملامح نظام سعر الصرف الامثل لكل اقتصاد. حيث يرى البعض ان نظام سعر الصرف الثابت يساعد على ثبات حجم التجارة الوطنية. بالإضافة الى المساعدة فى الحصول على معدلات تضخمية ضعيفة. فيما يفضل البعض الاخر نظام سعر الصرف المرن باعتباره يربط سعر الصرف بالواقع الاقتصادى ويقضى على هجمات المضاربين فى سوق النقد. بالإضافة الى منع السلطات النقدية من استخدام سعر الصرف لدعم تنافسية سلعها عن طريق تخفيض سعر الصرف. فيما ينادى آخرون بإتباع أنظمة سعر صرف وسيطة مثل سعر الصرف المرن المدار. تهدف هذه الورقة الى التعرف بأنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية) ، حيث تم استعراض آلية عمل نظام سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن

النظام يتحدد بقوة العرض والطلب فقط دون تدخل من الحكومة. وفى هذا النظام فإن التوازن يحصل بتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب. ويقوم سعر الصرف بالاستجابة الى الزيادة او النقصان فى العملات الاجنبية بصورة اتوماتيكية دون تدخل من الدول. فمثلاً فى حالة زيادة العملات الاجنبية او بمعنى اخر زيادة التدفقات الراسمالية الواردة الى البلد الذى يستخدم هذا النظام. يكون هنالك طلب عالى على العملة المحلية باعتبار ان المستثمرين يقومون باستبدال ما معهم من عملات اجنبية الى العملة المحلية مما يؤدى الى ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يعنى ارتفاع سعر صرف البلد المعنى (Exchange Rate Appreciation). وفى الوضع الاخر اى عندما تكون هنالك رؤوس اموال هاربة الى الخارج. تكون هنالك زيادة فى الطلب على العملات الاجنبية بمعنى ان المستثمرين يقومون باستبدال ما معهم من عملات محلية الى عملات اجنبية بغرض الاستثمار فى الخارج. فيزيد المعروض من العملات المحلية وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية فى وجه العملات الاجنبية الاخرى. وهذا يعنى انخفاض سعر الصرف فى البلد المعنى (Exchange Rate Depreciation). وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر الدول التى تتبنى هذا النظام.

2 - نظام سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate)

تحت هذا النظام تتدخل الحكومة متمثلة فى البنك المركزى مباشرة فى سوق النقد الاجنبى عن طريق بيع وشراء العملات الاجنبية بغرض المحافظة على سعر الصرف فى مستوى معين. وقد يكون ذلك المستوى اعلى او اقل من السعر التوازنى حسب حالة الاقتصاد. وينتج عن ذلك احدى الوضعين ادناه .

الوضع الاول:

عندما يكون هنالك تدفق لرؤوس الاموال الاجنبية بمعنى ارتفاع سعر الفائدة فى تلك الدول عن سعر الفائدة فى العالم الخارجى. حيث يقوم المستثمرين بتحويل اموالهم

الى الاقتصادات ذات العوائد العالية . فذلك يزيد الطلب على العملة المحلية. وحتى لا تتأثر العملة الوطنية بهذا الطلب وكذلك ليحافظ البنك المركزى على سعر الصرف فى مستوى محدد يقوم بالتدخل المباشر لشراء العملات الاجنبية الفائضة فى الاقتصاد. ولكن بسبب هذا التدخل تكون هنالك زيادة فى عرض النقود فى البلد المعنى (المقابل المحلى لتلك العملات الاجنبية). ولتلافى مشكلة السيولة الزائدة فى الاقتصاد. تقوم البنوك المركزية بعمليات تعقيم (Sterilization) فمثلاً تقوم ببيع اوراق مالية لامتناس السيولة الفائضة فى الاقتصاد. ويساعد هذا الوضع البلد المعنى فى بناء احتياطات من النقد الاجنبى .

الوضع الثانى:

عندما تكون فرص الاستثمار فى الخارج اكبر من الداخل بمعنى ان العائد على الاستثمار الاجنبى اكبر من المحلى. تحدث هجرة رؤوس الاموال حيث يقوم المستثمرين بتحويل اموالهم للخارج. ويؤدى هذا الوضع الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض المعروض منها . وحتى لا يتأثر سعر الصرف يقوم البنك المركزى بضخ عملات حرة فى الاقتصاد لمقابلة الطلب العالى عليها. ويؤدى هذا الوضع الى تآكل الاحتياطات من العملات الاجنبية .

من الملاحظ ان البنك المركزى تحت نظام السعر الصرف الثابت لا تكون لديه امكانية التحكم فى السياسة النقدية. كما ان اتباع هذا النظام يحتاج الى قدر كافى من الاحتياطات لمواجهة اى طلب على العملات الحرة. ويلاحظ ان هنالك عدد من الدول فى العالم تتبنى هذا النظام على راسها الصين ودول الخليج .

3 - سعر الصرف المرن المدار:

يقع هذا النظام فى منطقة وسطية بين النظام المرن والنظام الثابت. وتم أول تطبيق فعلى لهذا النظام حينما أوقف الرئيس الأمريكى نيكسون 1971 التزام أمريكا بتحويل احتياطات الدولار إلى ذهب (وهو ركن نظام بريتون وودز) وترك تحديد سعر الصرف إلى آلية العرض

ثانياً : أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالسياسات النقدية والمالية :-

يتم تحليل تأثير السياسات الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي. ويربط ذلك بنظام سعر الصرف في ظل نظام صرف معين وإتباع سياسة نقدية او سياسة مالية :

1 - فى حالة وجود سياسة نقدية توسعية ونظام سعر صرف مرن :

عندما يقوم البنك المركزى بضخ النقود فى الاقتصاد وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية يؤثر ذلك على المعروض من النقود وبالتالي ينخفض سعر الفائدة فى المدى القصير ، مما يحفز الاستثمار ويزيد الانتاج. ولكن من الناحية الاخرى انخاض سعر الفائدة عن العالم الخارجى سوف يقلل من العائد على المدخرات وبالتالي يعمل على هروب رؤوس الاموال الى الخارج. وهذا بدوره يخفض قيمة العملة المحلية ويؤثر على سعر الصرف (Exchange Rate Depreciation) والذي من إيجابياته زيادة تنافسية السلع للبلد المعنى مما يؤثر بصورة ايجابية على الحساب الجارى ومن ثم ميزان المدفوعات. من الملاحظ أن هذه السياسة لاتوجد لها اثار تضخمية لان كمية النقود التى تم ضخها فى الاقتصاد عن طريق البنك المركزى يتم سحبها مرة اخرى عندما يحاول المستثمرون تحويل اموالهم الى الخارج.

وذلك يوضح ان السياسة النقدية تكون اكثر فاعلية تحت نظام سعر الصرف المرن وذلك لسببين :

- اثر انخاض سعر الفائدة والذي بدوره يودى الى تخفيض الاقتصاد والتالى زيادة الانتاج
- واثر آخر غير مباشر لان انخفاض سعر الفائدة يقلل قيمة العملة المحلية والتي تؤثر ايجابياً على الصادرات من خلال تأثيرها على زيادة تنافسية صادرات البلد المعنى .

والطلب ولكن مع تدخل الدولة عن طريق المصرف المركزى للتأثير على سعر الصرف . وفي ظل هذا النظام يضع البنك المركزى ما يمكن ان نطلق عليه السعر المركزى للعملات الاجنبية او السعر التاشيرى للعملات الاجنبية . ثم يقوم بتحديد حداً أقصى وحداً أدنى لمعدل سعر الصرف . على أن تترك العملات الاجنبية معومة بين هذين الحدين الأقصى والأدنى . فإذا ما اقترب سعر الصرف السوقى للعملات الاجنبية من الحد الأقصى أو تجاوزه. فان المصرف المركزى يبدأ فى التدخل فى سوق النقد الأجنبى. إما من خلال بيع العملات الاجنبية (لزيادة الكميات المعروضة منها) ومن ثم دفع سعر صرفها نحو الانخفاض. أو من خلال رفع معدل الفائدة على العملة الوطنية. فيزيد الطلب عليها من قبل الأجانب (لأغراض الإيداع) ويزيد بالتالى عرض العملات الاجنبية . وكلا السياستين تؤديان إلى عودة معدل صرف العملات الاجنبية إلى نطاق التعويم. كما ينخفض طلب المقيمين على العملات الاجنبية (لأغراض الإيداع) فيبدأ سعر صرفها فى الانخفاض. والعكس فى حالة اقتراب معدل صرف العملات الاجنبية من الحد الأدنى لسعر الصرف أو تجاوزه. حيث يقوم المصرف المركزى بشراء العملات الاجنبية . حتى يزد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها. أو يقوم بتخفيض معدل الفائدة على العملة الوطنية ليقول الطلب عليها ويرتفع بالتالى سعر صرف العملات الاجنبية.

إذن فى حالة التعويم المدار يتدخل المصرف المركزى للمحافظة على بقاء سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية وفق آلية السوق وقوى العرض والطلب. الا ان المشكلة تظهر عندما لا يملك المصرف المركزى كميات كافية من العملات الاجنبية للتأثير على سعر صرف عملته المحلية. ويعتبر السودان من الدول التى تبني هذا النظام .

2 - في حالة وجود سياسة مالية توسعية ونظام سعر صرف مرن

نفترض ان هنالك سياسة مالية توسعية من خلال زيادة نفقات الحكومة، يكون اثر هذه السياسة هو زيادة الانتاج في المدى القصير. وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الاجمالي بصورة ايجابية. ولكن هذه الزيادة في الانتاج سوف تصحبها زيادة في التضخم، وبالتالي زيادة سعر الفائدة. ولكن زيادة سعر الفائدة سوف تقود الى تدفق رؤوس الاموال الى الداخل لان العائد على المدخرات في الداخل اعلى من الخارج. وهذا يعنى زيادة المعروض من العملات الحرة وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية وتحسن سعر الصرف (Exchange Rate Appreciation). الا ان ذلك سوف يؤثر سلباً على الميزان التجارى من خلال التأثير على تنافسية صادرات البلد المعنى. وبالتالي يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي سلباً. وبنهاية المطاف نجد ان هنالك زيادة ونقصان في الناتج المحلي بمعنى ليس هنالك تغير في الناتج اذا افترضنا ان التغيرين متساويين.

وهذا يعنى ان اتباع سياسة مالية توسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن لا تجدى نفعاً بمفردها. وحتى يكون هنالك اثر ايجابى يجب ان تتبعها سياسة نقدية توسعية. وهذا ما حدث بالفعل في اليابان في عام 2012م عندما تولى شينزو ابي منصبه كرئيس وزراء لليابان حيث اعلن حزمة اجراءات تحفيزية للاقتصاد (الخططة الاقتصادية - أبينوميكس) (والتي تتكون من سياسات توسعية نقدية ومالية (Monetary and Fiscal Expansionary Policies) متمثلة في تيسير السياسة النقدية والمالية وازعاف قيمة الين الياباني. وذلك بهدف إخراج اليابان من حالة الركود التي استمرت لفترة من الزمن بالاضافة الى تعزيز النمو الاقتصادي ورفع إمكانيات النمو على المدى الطويل. وقد نجحت هذه السياسات لحد كبير في ذلك. كما نجد ان الرئيس الامريكى باراك اوباما كان على حق عندما دفع للكونغرس الامريكى بحزمة من السياسات التوسعية في الجانب النقدى والمالى معاً عقب الازمة العالمية والتي

بسببها جنب العالم حدوث ركود عظيم مثلما حدث في العام 1936م.

عليه يمكن القول انه في ظل نظام سعر الصرف المرن مع حرية كاملة لحركة رؤوس الاموال فان السياسة النقدية تكون اكثر جدوى من السياسة المالية.

3 - في حالة وجود سياسة نقدية توسعية وسعر صرف ثابت :

اذا قام البنك المركزى بضخ سيولة في الاقتصاد فان ذلك سوف يودى الى انخفاض سعر الفائدة والذي بدوره سوف يعمل على تنشيط الاقتصاد في المدى القصير. ولكن في المدى الطويل تودى هذه السياسة الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج. لان سعر الفائدة العالمى اعلى من سعر الفائدة في الاقتصاد المعنى. وحتى يحافظ البنك المركزى على ثبات سعر الصرف يتدخل ببيع عملات اجنبية ويعمل ذلك على تخفيض السيولة في الاقتصاد. مما يعنى ان عرض النقود لايتاثر في المدى الطويل. حيث ان البنك المركزى يسترجع السيولة التي تم ضخها في الاقتصاد عندما يقوم ببيع عملات حرة لمقابلة الطلب المتزايد عليها بغرض الاستثمار الخارجى. ومن سلبيات هذه السياسة انها تودى الى تاكل احتياطيات البنك المركزى من العملات الحرة.

عليه يتضح ان السياسة النقدية غير مجدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

4 - في حالة وجود سياسة مالية توسعية وسعر صرف ثابت :

اذا قامت الحكومة بزيادة انفاقها فإن ذلك سوف يودى الى تنشيط الاقتصاد وزيادة الناتج الا انه يودى الى ارتفاع سعر الفائدة في المدى القصير. وذلك بدوره سوف يودى الى زيادة العائد على الودائع في الداخل. وبالتالي زيادة التدفقات الاجنبية الى الداخل مما يودى الى زيادة المعروض من العملات الحرة. وحتى لايتاثر سعر الصرف يقوم البنك المركزى بالتدخل لشراء العملات الاجنبية الزائدة في الاقتصاد. حيث يودى ذلك الاجراء الى زيادة المعروض من العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعر الفائدة الى

(Quantitative Easing) التي انتهجتها عقب الأزمة العالمية في عام 2008م ، وادت تلك السياسة الى تخفيض سعر الفائدة في تلك الدول. وبالتالي خروج رؤوس الاموال منها. ومن ثم انخفاض قيمة صرف الدولار واليورو والين مقابل العملات الاخرى مما ادى الى تحسين الميزان التجارى لتلك الدول ، وفي المقابل ارتفعت قيمة مبيعات الاقتصادات الصاعدة (Emerging Econ -) مقابل عملات الاقتصادات المتقدمة بسبب استقبالها لتلك الاموال. الامر الذي ادى الى انتقاد تلك السياسة من قبل عدد من الدول. حيث قالت رئيسة البرازيل عن هذه السياسة "نحن الان في حرب عملات وان الكثير من السيولة التي ضختها الولايات المتحدة في اقتصادها وجدت طريقها الى الاسواق الناشئة وادت الى زيادة كبيرة في اسعار الاصول واجبرت الحكومات على فرض قيود على تدفقات رؤوس الاموال". وكذلك قال وزير المالية البرازيلي (قويدو مانتيقا) في عام 2010م معلقاً على تلك السياسة حيث قال "نحن الان في منتصف حرب عملات". كما تحدث راجن راجن (Raghuram Rajan) محافظ البنك المركزى الهندي في تلك الفترة عن هذه السياسة حيث قال "ان التعاون النقدي الدولي قد تدهور. وعلى الولايات المتحدة ان تكون مسئولة في سياساتها تجاه العالم". حيث قال ان هذه السياسة لا تؤثر على الاقتصادات الصاعدة فقط ولكن سوف تؤثر على الاقتصاد الامريكى نفسه باعتبار ان هذه الاقتصادات الصاعدة تعتبر من اهم شركاء التجارة للولايات المتحدة و هنا يقصد التأثير العكسي لتلك للسياسات على الاقتصادات المتقدمة (Spill Back e -) . (fect

المستوى الاول وهذا من جانبه يعمل على رفع مستوى الاستثمار والاستهلاك وبالتالي زيادة الناتج القومي. وعليه فإن السياسة المالية هي الانفع والاجدى في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

ثالثاً : الاستخدام الغير مسئول لانظمة سعر الصرف

هنالك العديد من الدول تستخدم انظمة سعر الصرف لتحقيق مكاسب لاقتصادياتها ولكن هذه المكاسب تقوم على حساب خلق مشاكل لدول اخرى ومثال لذلك: سياسة إفقار الجار (Beggar-Thy-Neighbor Policy)

اذا قام البلد المعنى بتخفيض قيمة عملته (Currency Devaluation) فان ذلك سيؤدى في المدى القصير الي زيادة تنافسية السلع لذلك الاقتصاد. والذي بدوره يقود الى زيادة الصادرات. وبالتالي التحسن في الميزان التجارى . وفي المدى الطويل تؤدي هذه السياسة الى ارتفاع سعر الفائدة بسبب الطلب المتزايد على النقود. حيث يصبح سعر الفائدة في الداخل اعلى من سعر الفائدة العالمى وبالتالي زيادة التدفقات الرأسمالية الى الاقتصاد المعنى ومن ثم زيادة احتياطات العملات الحرة لذلك الاقتصاد.

وتسمى هذه السياسة بسياسة افقار الجار (policy beggar-thy-neighbor) وهى ما تعرف بحرب العملات (Currencies War). حيث تقوم على مفهوم تصدير الركود الاقتصادي في الداخل الى دول الجوار . وهو ما استخدمته العديد من الدول لفترة من الزمن وما زالت ومثال ذلك الصين والتي تقوم بتخفيض قيمة عملتها مما يجعل صادراتها اكثر تنافسية. وهذا النوع من السياسات لا يقتصر استخدامها على نظام سعر الصرف الثابت فقط. بل يمكن اتباعها حتى في ظل نظام سعر الصرف المرن. وذلك عن طريق ضخ مبالغ كبيرة في الاقتصاد بغرض التأثير على سعر الصرف. وهو ما حدث بالفعل في كل من امريكا وبعض الدول الاوروبية واليابان حيث عملت تلك الدول على تخفيض قيمة عملتها (Currencies Devaluation) بضخ مبالغ كبيرة في الاقتصاد عن طريق ما يعرف بسياسة التيسير الكمي



رابعاً: العوامل المؤثرة في تغيير سعر الصرف

هنالك عدد من العوامل التي تؤثر في تغيير سعر الصرف والتي من أهمها:

- اختلاف معدلات التضخم بين الداخل والخارج. يلاحظ ان ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد المعنى عن معدل التضخم في الخارج يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى. ومن ثم انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى. والعكس صحيح إذا كان معدل التضخم في الداخل أقل من معدل التضخم في العالم الخارجي. فإن القوة الشرائية للعملة المحلية سترتفع بالنسبة للعملات الأجنبية. وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

- اختلاف معدل الفائدة بين الداخل والخارج. إذا كان معدل الفائدة على العملة المحلية في الاقتصاد المعنى مرتفع مقارنة بمعدل الفائدة على العملات الأجنبية في الخارج. فإن ذلك سيدفع المودعين إلى تحويل مدخراتهم إلى داخل الاقتصاد المعنى. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى. والعكس إذا كان معدل الفائدة على العملات الأجنبية الأخرى في الخارج أعلى من معدل الفائدة على العملة المحلية فإن ذلك سوف يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن العائد الأعلى. وينخفض نتيجة لذلك سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

- عجز أو فائض ميزان المدفوعات. ميزان المدفوعات هو حساب يتم فيه تسجيل قيمة السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج ، وقيمة السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الخارج. فإذا كانت الصادرات إلى الخارج أكبر من الواردات يحدث فائض في ميزان المدفوعات أي فائض في الكميات المعروضة من العملات الحرة وهو ما يرفع سعر صرف العملة المحلية مقابل صرف العملات الأجنبية. والعكس إذا كانت الصادرات أقل من الواردات يحدث عجز في ميزان المدفوعات أي انخفاض الكميات المعروضة من العملات الحرة وهو ما

يخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

- عدم الاستقرار السياسي. تتأثر قيمة العملة بالاستقرار السياسي من خلال المخاطر المصاحبة للاستثمار بهذه العملة. فإذا ارتفعت درجة عدم الاستقرار السياسي في دولة ما. مثل الإضرابات أو الحروب أو غيرها. فإن ذلك يقلل تدفق رؤوس الأموال إلى البلد المعنى وبالتالي انخفاض المعروض من العملة الأجنبية. وهذا بدوره يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. والعكس صحيح في حالة البلدان المستقرة أمنياً.

الخلاصة :

عليه يمكن القول ان مسألة اختيار نظام سعر الصرف الملائم لأي اقتصاد والعوامل التي تحده من الصعب التحديات التي تواجه العديد من الاقتصادات والاقتصاديين دولياً وإقليمياً. حيث ان هنالك إجماع بين الاقتصاديين بأنه لا يوجد نظام سعر صرف امثل يناسب كل الدول وفي كل الاوقات. ولكن هنالك نظام سعر صرف مثالي خاص بكل دولة. لذلك يرى الاقتصاديين ان هيكلة الاقتصاد. ونوع الصدمات التي يواجهها ودرجة الانفتاح المالي والاقتصادي الدولي تعتبر من اهم العوامل التي تحدد الاختيار الامثل لنظام سعر الصرف لأي اقتصاد.

كما ان هنالك اتفاق بان السياسة النقدية تكون اكثر فاعلية في ظل نظام سعر الصرف المرن. كما تظهر فاعلية السياسة المالية عندما تتبنى الدولة نظام سعر الصرف الثابت.

المراجع

MACROECONOMICS – N. GREGORY MANKIWI

International Finance and Open Economy
Macroeconomics – Francisco L. Rivera-Batiz
and Luis A. Rivera-Batiz

دور التقنية المصرفية في نشر الشمول المالي

دراسة حالة : ولاية الجزيرة

أشرف عمر عبدالقادر - بنك السودان المركزي

فرع ود مدني

إشراف : مصطفى البكري كرار

د. مجدي الامين نورين

مقدمة:

تهدف هذه الورقة للخروج بمقترح يؤدي الى تعزيز نسب الشمول المالي للجهاز المصرفي بولاية الجزيرة وذلك لمحاولة وصول الخدمات المالية لعدد كبير من المواطنين حيث أورد تقرير البنك الدولي أن أكثر من 2.5 مليار شخص في العالم ليس لديهم حساب في أي مؤسسة مالية. هذا في العالم وليس السودان وولاية الجزيرة بمعزل عن العالم.

تناولت الورقة مزايا الخدمات الالكترونية حيث يمكن عن طريق هذه الخدمات استقطاب عدد كبير جدا من العملاء للجهاز المصرفي للاستفادة من المزايا التي تتوفر من استخدام هذه التقنية. تقلل الخدمات الالكترونية من تكلفة إدارة النقود الورقية المتمثلة في مراقبة حركتها واستهلاكها وإعادة الطباعة المتكررة نسبة للتعامل الكبير والكثير مع النقود الورقية وتقدم الخدمات الالكترونية عدة خدمات للعملاء منها امكانية سداد فواتير الهاتف والكهرباء فضلاً عن سداد قيمة المعاملات اليومية التي تتم بين كل من البائعين والمشتريين.

كما خلل العلاقة ما بين بعض الخدمات الالكترونية كنقاط

البيع والمحفظة الالكترونية وجهاز الصراف الآلي. ومن خلال هذا التحليل تم الوصول الى أن العلاقة بين المحفظة الالكترونية ونقاط البيع علاقة تكاملية أي تعتبر نقاط البيع من وسائل تشغيل المحفظة الالكترونية. أما عند المقارنة بين نقاط البيع والصراف الآلي فقد كانت العلاقة بينهما علاقة تنافسية. أي تعتبر خدمة نقاط البيع عبارة عن خدمة منافسة للصرافات الآلية إذا تم التوسع في نقاط البيع تقل الحاجة الى استخدام ماكينات الصراف الآلي. وهذا يدعو الى إجراء نشر خدمات نقاط البيع نظراً للمشاكل التي تحيط باستخدام الصراف الآلي نسبة لضغط عدد الماكينات مقارنة بكثرة المستخدمين لها من العملاء إضافة لإرتفاع تكلفة إمتلاكه وتشغيله. إذاً يمكن حل المشاكل التي تواجه استخدام الصراف الآلي عن طريق التوسع في نقاط البيع.





تصريف الشمول المالي :

مفهوم الشمول المالي :-

إن الشمول المالي أو التمويل الشامل هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد. خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع. على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون نشر الوعي المصرفي والمالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

ويتطلب تحقيق الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية.

جدر الإشارة إلى أن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي أو تحقيق الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق غاية، نظراً لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتأمين الرفاهية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

أولاً لابد من توضيح أن هنالك أكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي فهنالك من يطلق عليها لفظ الاشتمال المالي، وهنالك من يطلق عليها لفظ التعمق المالي ومهما تعددت الالفاظ لهذه الكلمة فالمعنى واحد، إذ يرتبط مفهوم الشمول المالي بزيادة تطور المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية وتنويع أدواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوي الدخل المحدودة وربطهم بالنظام المالي مما يدعم قراراته عبر الزمن، وبالتالي تعني كلمة الشمول المالي إتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع في كل المناطق سواء كانت ريفية وقروية أم حضرية سواء كانت هذه الخدمات المالية عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية، وتمثل درجة التعمق النقدي عرض النقود بالمعنى الواسع منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومعكوس هذه النسبة يعطي سرعة دوران النقود، وكلما زادت درجة التعمق النقدي انخفضت سرعة دوران النقود، ولعل انخفاض الشمول النقدي وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاًؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفي على استقطاب مزيد من المدخرات، وتستخدم درجة التعمق النقدي كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي.

ألقت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية الربط بين الاشتغال المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المستهلك المالي.

وتعمل الحكومات والجهات المانحة وصناعة الخدمات المالية، على نحو متزايد، على تعزيز الاشتغال في القطاعات المالية لضمان توافر الخدمات لجميع الأفراد، بما في ذلك أصحاب الدخل المنخفضة.

يشدد صندوق النقد العربي، على ” ضرورة تطوير استراتيجيات وطنية في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي اللازم لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة وخلق مزيد من فرص العمل داعياً إلى إعادة النظر في نموذج التنمية في المنطقة ، إذ يعتبر ، “ أن مناطق كثيرة بقيت مهمشة على رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لذا يجب إجراء توزيع عادل . للتنمية ليشمل شريحة واسعة ومناطق أكبر من المجتمع“.

بحسب الصندوق ”إن قضايا تعزيز الشمول المالي اكتسبت في دول العالم وتحديداً في الدول النامية، أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة إثر تداعيات الأزمة المالية، وتمثلت في تبني استراتيجيات وبرامج وطنية لتحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية والنمو والاستقرار الاقتصادي من جهة، والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر من جهة أخرى. علماً أن مسائل الشمول المالي والارتفاع تشكل محورا أساسياً من اهتمامات مجموعة العشرين إذ باتت من أولوياتها، فضلاً عما تضمنته أجندة أهداف التنمية الألفية بعد عام 2015 من مؤشرات جديدة تتعلق بالشمول المالي.

ويرى صندوق النقد العربي ”أن تعزيز الشمول المالي يحظى بأهمية إضافية لدى الدول العربية لأن الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية، أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً، والذي يساعد على مواجهة مشكلات البطالة ويعزز العدالة الاجتماعية. ويشدد أهمية تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية للمساهمة في نجاح مثل هذه

على مدى العقود الماضية، ظهرت أنماط مختلفة من مُقدمي الخدمات المالية تُتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك. وتشمل هذه الجهات منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية، وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان، ومقدمي الخدمات السلوكية واللاسلكية والتحويل البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات، أصبحت نماذج الأعمال ومُقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفعالة بفضل الابتكارات التقنية، ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم.

يُمكن أن يكون فتح حساب جار أو إيداع، نقطة انطلاق نحو تعميم الخدمات المالية على نحو كامل، إذ سيتيح ذلك مساراً إلى مجموعة أوسع نطاقاً من الخدمات المالية المسؤولة المقدمة من خلال مؤسسات مالية أكثر قوة وتنوعاً. وتشير الشواهد الجديدة إلى أن توفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الحسابات الرسمية يُكّن الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفاعلية بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة. وأظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة بال مؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن حوالي 38% من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يتمتعون بالقدرة على الحصول على الخدمات المالية الرسمية. ورغم التقدم المحرز على صعيد تعزيز الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، كذلك التأمين وأسواق الأوراق المالية والتمويل الأصغر والخدمات المالية غير الرسمية، لا يزال هناك المليارات من البشر الذين لا تصل إليهم الأنظمة المالية الرسمية.

ولن يؤدي إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم وحسب، لكنه سيساهم أيضاً في سلامة الأنظمة المالية ذاتها. فالأزمة المالية العالمية عام 2008

الدخل المناسب للمواطنين يمنعهم من الادخار والثقافة المالية ويزيد من صعوبة الدخول في منظومة التمويل المالي.

هناك الكثير من الناس : خارج القطاع المصرفي. فيكون خارج الخريطة المالية وليس لهم علاقة وثيقة بالعمليات المصرفية. وهذا يعني بالنسبة للمصارف أن هناك عدداً كبيراً من الزبائن المحتملين يمكن دمجهم بالقطاع المالي. ما يوسع أعمالها. وفي الوقت نفسه يترافق هذا بالنسبة للمصارف مع تخصيص حجم أكبر للتمويل والدعايات والقروض. فالقطاع المالي هو جزء من سوق رأسمالي واسع وهذا يوسع أعمال المصارف. لكن مخاطر التمويل المالي على الفرد هي في سهولة الحصول على التمويل على المشاريع الاستهلاكية. لأن ذلك قد يغرق الفرد في تسديد الفوائد العالية بسبب تراكم القروض غير المسددة مما يؤدي إلى كتلة مالية وهمية متضخمة.

إذاً الفرق كبير بينهما. وبالتالي يعتبر التوسع في نقاط البيع أقل تكلفة من التوسع في إتاحة خدمة الصراف الآلي أي زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي.

وبالنظر إلى واقع الجهاز المصرفي السوداني بصورة عامة وولاية الجزيرة خاصة في التعامل مع العملاء في خدمة نقاط البيع يلاحظ أن هنالك بعض التناقضات فبالرغم من قلة تكلفة جهاز نقطة البيع مقارنة بجهاز الصراف الآلي إلا أن معظم المصارف تفرض رسوم على استخدام نقطة البيع تساوي نفس الرسوم المفروضة على استخدام الصراف الآلي. ومن جهة أخرى توزع معظم المصارف ماكينات نقاط البيع لعملائها بدون مقابل ، وذلك نظراً لقلة تكلفة هذا الجهاز وهذه تعتبر أفكار تسويقية ممتازة. إلا أن استخدام ماكينات نقاط البيع لم يتغير إيجاباً بالصورة المطلوبة. وترجع أسباب عدم نجاح هذه الفكرة إلى أن هذه المصارف قامت بها بصورة فردية. الأمر الذي أدى إلى عدم معرفة المزايا التي تقدمها خدمة نقاط البيع على مستوى كثير من التجار مستخدمي هذه النقاط. وأيضاً من ضمن الأسباب عدم التدريب الكافي للمستخدمين حيث أن كثير من التجار لا يولون هذه الماكينات الاهتمام الكافي بوضعها

كذلك يكشف الصندوق عن "أن حوالي 82 % من سكان الدول العربية البالغين لا تتوافر لهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية والتمويلية الرسمية. وتعادل هذه النسبة 184 مليون مواطن عربي. كذلك لا تُتاح لما بين 16 و 17 مليون شركة ومشروع صغير في المنطقة العربية فرص الوصول إلى التمويل والخدمات الرسمية".

هناك ثلاث خطوات لتحقيق الوصول إلى التمويل المالي. أولها التوعية المالية وثانيها التمويل المايكرو. وثالثها حماية المستهلك أو العميل. والسؤال الذي يطرح ما هي آلية تطبيق التمويل وهل تزيد التكاليف على المصارف؟

يزيد تطبيق التمويل المالي أعباء على المصارف. فكل عميل يفتح حساباً مصرفياً بغض النظر عن الأموال المودعة فهذا يكلف المصارف. لأن العميل الذي لديه إيداع بسيط يكلف المصرف نفس التكاليف للعميل صاحب الإيداع الكبير. ولكن بربحية متدنية للعميل الصغير. وبالتالي هناك تكاليف للإجراءات التي تتخذ تضاف إلى تكاليف نظام إعرف عميلك. وهذا ما يزيد إنفاق المصارف في كل العالم. لدرجة أن المصارف الصغيرة في لبنان لديها صعوبة في إيجاد مصارف مراسلة في الخارج. لأن حجم أعمالها ليس كبيراً. وهذا يعني بالنسبة للمصرف المراسل زيادة الإجراءات التي سيتخذها لمحاربة تبييض الأموال. مما يدفع هذه المصارف للتخلي عن العملاء الصغار لأن التكلفة أكبر من الاستفادة. ومن هنا تعتمد المصارف الصغيرة في المراسلة إلى الخارج عبر المصارف الكبيرة.

هذه الآلية تتخللها صعوبات ولا يمكن تطبيقها بين ليلة وضحاها. ففي الدول الغربية والكبرى فإن حجم نشاطها الاقتصادي والمالي يدفعها لتطبيق التمويل المالي بشكل شبه كامل وتلقائي. نتيجة تطور الاقتصاد (ما عدا الأنشطة غير الشرعية). أما الدول النامية فهناك جزء كبير لا يحب التعامل مع المصارف بسبب غياب الثقافة المصرفية والمالية. كما أن هناك عوامل تؤثر مثل تطور الاسواق المالية والبورصة. أما في الدول النامية فغياب

بلغت نسبة التمويل الأصغر في ولاية الجزيرة 16.68 % من مجمل محفظة التمويل المصرفي بنهاية ابريل 2017م.

وقد بلغ عدد المستفيدين 41371 عميل ما يمثل نسبة 0.87 % من إجمالي السكان بولاية الجزيرة الذين إقتضوا لبدء أو إدارة أو توسيع مشروع. وهي نسبة منخفضة كحالة كثير من ولايات السودان بل وبعض الدول العربية لذلك يمكن للمصارف ، لا بل يتوجب عليها، التوسع في الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بهدف توسيع الشمول المالي.

واقع الخدمات المصرفية الشمول المالي في ولاية الجزيرة كنسبة من إجمالي الخدمات في السودان:

تمثل ولاية الجزيرة ثقل إقتصادي كبير مقارنة مع الولايات الأخرى خاصة وهي تحتضن اكبر مشروع زراعي في السودان (مشروع الجزيرة). ويساهم القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المرتبة الثانية بعد ولاية الخرطوم من حيث عدد المصارف وفروعها وعدد الصارفات ونقاط البيع .

في مكان واضح للزبائن وجّهيزها للاستخدام عند طلب أي زبون بل يمكن التسويق لنقطة البيع من خلال سؤال أي زبون هل تريد الدفع نقداً أم عن طريق جهاز نقطة البيع الا أن الواقع العملي يثبت خلاف ذلك حيث تشير البيانات والإحصاءات الى عدم مواكبة التطور والزيادة في عدد العملاء، للتطور والزيادة في مأكينات نقاط البيع بل يسير الاتجاه العام في عدد نقاط البيع في اتجاه الانخفاض.

الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم استراتيجيات الشمول المالي وذلك من خلال تنفيذ إستراتيجيات الشمول المالي هو تنمية مستدامة لقطاع التمويل والحصول على خدمات مالية رسمية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر وتمويل المشروعات الجديدة، يمكن أن تساعد القطاعات غير المخدومة والفقيرة من السكان، وخاصة في المناطق الريفية، ويخفف من حدة الفوارق بين الأرياف والمدن ويخلق فرص عمل منتجة للشباب.

وتتفاوت نسبة التمويل الأصغر من ولاية إلى أخرى حيث

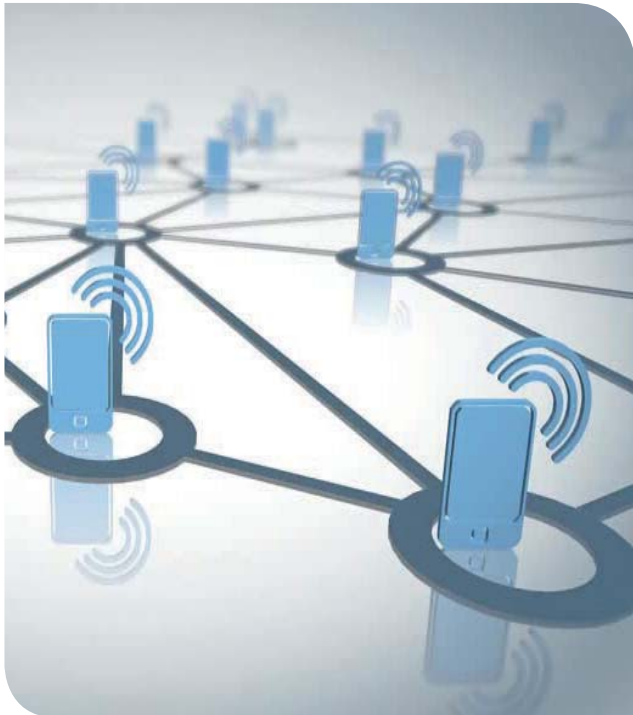


النسبة %	ولاية الجزيرة	السودان	البيان
12.0	4,759,764	39 , 598 , 700	عدد السكان بنهاية 2016
54.0	20	37	عدد المصارف
8.7	65	744	فروع المصارف
30.5	18	59	نوافذ المصارف
5.4	73	1,349	الصرافات الآلية
5.9	184,039	3,097,967	عدد بطاقات الصراف الآلي
0.08	3	3,611	نقاط البيع
0.09	706	785,223	بطاقات المحفظة الالكترونية
38.9	7	18	شركات الصرافة
14.7	5	34	مؤسسات التمويل الاصغر
8.9	15	169	فروع مؤسسات التمويل الاصغر

النتائج والتوصيات :

توصي الورقة بالآتي :

- خلق بيئة مشجعة ومؤاتية لحصول الفئات الفقيرة على التمويل والخدمات المالية.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية.
- تشجيع دخول فروع للمصارف و مؤسسات التمويل الاصغر و المتناهي الصغر الإتحادية للولاية .
- سنّ تشريعات وخلق بيئة تنظيمية مشجعة و واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- أن يقوم بنك السودان المركزي بالتعاون والتنسيق مع إتحاد المصارف بولاية الجزيرة بتكثيف حملات نشر الوعي المصرفي في كافة السودان للتعريف بالمصارف والخدمات التي تقدمها بالتركيز على الخدمات الالكترونية.
- التنسيق مع إتحاد أصحاب العمل للتعامل بالخدمات الإلكترونية (نقاط البيع كمثال) مما يساهم في نشر الخدمات الإلكترونية.



ماذا تصرف عن ...

ماذا تصرف عن ... مفهوم الإقتصاد الإسلامي

سالية فاروق هباني

إدارة البحوث والتنمية

مقدمة

مفهوم الإقتصاد الإسلامي :-

يبحث الإقتصاد الإسلامي في الاحكام والأسس الشرعية لإيجاد الحلول الإسلامية للمشكلات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية. ويعمل على توظيف ذلك لإستخدام الموارد بكفاءة عالية، وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة. بما يؤدي الى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهية والأمن والاستقرار. وكذلك هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع. ويعتبر أيضاً مجموعة من الأسس الأساسية الكلية المستنبطة من مصادر الفقه الإسلامي. والتي تحكم المعاملات الإقتصادية المختلفة في ظل نظام شامل ومتكامل مع

الأنظمة الإسلامية الأخرى بهدف تسيير النشاط الاقتصادي لإشباع الحاجات المادية والروحية للبشرية بما يحقق لها الحياة الكريمة والطيبة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة. ومن اهم مبادئ الإقتصاد الإسلامي ان يتم تحقيق أكبر قدر من الربح المادي للفرد، فالمادة مطلوبة لذاتها. مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم، ومعاونة أفراد المجتمع بسبب هذا الفراغ الروحي. بينما الإقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، ويتضح ذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الإقتصادي إلى الله تعالى إبتغاء مرضات الله وخشيته. مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين افراد المجتمع. وترتكز مبادئ الإقتصاد الإسلامي علي القرآن الكريم والسنة النبوية. وذلك من خلال الجوانب الآتية :-

- التوجيه والإرشاد إلى مكارم الأخلاق كالحرص على الإنفاق وعدم الإسراف والعمل، والإبتعاد عن الغش وأكل أموال الناس بالباطل.



التناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية، و ذلك من خلال القوانين التي تفسر الظواهر و المتغيرات الاقتصادية للنشاط الاقتصادي وفق المنهج الإسلامي، لتحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع ، وتعتبر القيم التي تشكل أساساً للنظام الاقتصادي الإسلامي من أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي وهي نفسها القيم التي يقوم عليها الإسلام فيما يتعلق بالأنظمة السياسية و الاجتماعية و التربوية و العقدية و العبادية و الأخلاقية، و هي نفسها القيم السارية في الإسلام التي تمثل أسسه العامة التي تميزه عن غيره ، و يكون التفريط فيه أو في واحدة منه تفريطاً في الإسلام ذاته وخروجاً عليه، ومن ثم يحتاج الأمر إلى تقويم يرد القيمة إلى مكانها الصحيح في التطبيق ليعتدل التصرف الإنساني وفقاً لمبادئ الإسلام.

وعليه يعتبر البناء الإيماني والأخلاقي الأساس المباشر للعمل المالي والتجاري ، وهذا يستدعي تضافر الجهود على كل المستويات بما يدعم معاني الأمانة والصدق والنزاهة والإتقان والعدل، وعدم أكل أموال الناس بالباطل واجتناب الغش والكذب والمماطلة في أداء الحقوق، وهذه المعاني وغيرها ينميها ويقويها ويطورها الاهتمام بالجانب التربوي والأخلاقي الذي أساسه ودعامته الإيمان ، لذلك وجب العمل لاستكمال هذا الجانب في حياة الناس بمختلف أساليب التربية والتعليم بوسائله المختلفة ، ولا يخفى كذلك أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام لتأكيد هذه المعاني والعمل الدعوى.

- ربط الظواهر ببعضها، كوصف العلاقة بين النمو الاقتصادي والربا، و العلاقة بين المترفين و الفساد ويوضح ذلك من خلال إرتباط الحلال و الحرام بتحقيق مصلحة العباد، كتحريم الربا و بعض أنواع البيوع .

وللإقتصاد الإسلامي عدة مبادئ ترسخ الرؤية الشاملة للحياة، و يمكن تصنيف هذه المبادئ إلى ثابتة و متغيرة على النحو التالي :

1 - المبادئ الثابتة : تتمثل في مجموعة المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في القرآن و السنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان و مكان لتنظيم النشاط الاقتصادي، و توضيح القيود التي يخضع لها، و تتمثل أهمها في الآتي :

- تحريم الربا مما له الأثر السلبي على المتغيرات الاقتصادية الجزئية و الكلية .

- فرض زكاة الأموال والتي بها أثر إيجابي بتخفيف حدة الفقر.

- الملكية العامة للأراضي و المعادن، و ربطها بوظائف معينة للإستغلال .

2 - المبادئ المتغيرة : إن الجانب المتطور في الإقتصاد الإسلامي محكوم بمعايير متغيرة وفق العقل البشري، لكن دون

خصائص نظام الإقتصاد الإسلامي :-

- يتميز نظام الإقتصاد في الإسلام عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بمجموعة من المميزات الخاصة، من أهمها:
- لا يشبه الإقتصاد الإسلامي أنواع الأنظمة الاقتصادية الأخرى. مثل الإقتصاد الاشتراكي أو الإقتصاد الرأسمالي؛ لأن نظام الإقتصاد في الإسلام يعتمد بشكل رئيسي ومباشر على الشريعة الإسلامية.
- الاعتماد على العقيدة الإسلامية: في صياغة مبادئه وقوانينه وكافة القواعد والتشريعات الخاصة به.
- يرتبط الإقتصاد الإسلامي بالأخلاق: أي يحافظ على القيم الأخلاقية الإسلامية والصفات الحميدة. وهي الصدق، والأمانة، ومراعاة الحلال في كافة الأنشطة الاقتصادية.
- يعتبر الإقتصاد الإسلامي قريباً من الواقع: لاهتمامه بطبيعة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالأفراد. ولا يعتمد على أية تقديرات، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى.
- الاهتمام بالشمولية: لا يهتم الإقتصاد الإسلامي بالأمور المادية والمادية فقط، بل يهتم بالجوانب الأخلاقية والروحية التي تساهم في تحقيق كافة الحاجات الخاصة بالناس. مثل العمل الذي يُعتبر من ضروريات الحياة للحصول على السكن والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

أسس الإقتصاد الإسلامي :-

يعتمد نظام الإقتصاد في الإسلام على ثلاثة أسس اقتصادية رئيسية تشمل :

- 1 - الملكية المزدوجة : هي إشارة إلى أن الإنسان هو المستخلف في الأرض: حتى يستفيد منها ويعمل على تطويرها ، فيحق للإنسان المسلم التملك ضمن حدود الشريعة الإسلامية. وعليه أن يحافظ على أملاكه من خلال استخدامها بطريقة عادلة وبعيدة عن ضررها أو إهدارها؛ إذ يساهم نظام الإقتصاد الإسلامي في التمييز بين الأملاك الخاصة بالأفراد والأملاك العامة التي تعتبر ملكاً للمجتمع. ويقر التشريع الإسلامي بضرورة المحافظة على حقوق أصحاب الأملاك، ويرتب عليها أن يوفر أصحابها الحماية لها من السرقة أو الاختلاس. لذلك شرع الإسلام مجموعة من العقوبات التي تساهم في المحافظة على حقوق الملكية.

2 - الحرية المقيدة : من المبادئ الأساسية في الإقتصاد الإسلامي:

إذ لكل فرد الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي يريدها طالما أنها لا تتعارض أو تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية. لذلك فإن الحرية الاقتصادية في الإسلام ليست مطلقة، ولكنها مقيدة بمجموعة من القواعد التشريعية والأخلاقية، فإذا تعارضت المصالح مع بعضها فيجب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. لذلك لا يجوز احتكار السلع. وتعطيل الأراضي الصالحة للاستخدام، والقيام بأعمال تلحق الضرر بالناس. فالحرية الاقتصادية في الإسلام هي حقيقة تخدم مصالح الجميع، وبعيدة عن الظلم والاستعباد، بل تتميز بالعدالة لضمان مقابلة إحتياجات الأفراد الأساسية.

3 - العدالة الاجتماعية : هي من الأسس الاقتصادية المهمة في الإقتصاد الإسلامي. ومن أهم صورها التوزيع العادل للدخل والثروة ضمن أحكام وضوابط الإسلام. وتحديد الطرق الصحيحة لإنفاق المال. ووضع الأسس المناسبة لتوزيع الميراث على الورثة وفقاً للوسائل الشرعية الصحيحة.



أهم سمات الإقتصاد الإسلامي :-

- الإقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي : لا يفصل بينهما بخلاف الأنظمة الاقتصادية الأخرى فمن أخلاق التاجر المسلم السماحة، الصدق، الأمانة، والنصح، والقناعة، والتواضع والرحمة، والابتسام، وغيرها
- الإقتصاد الإسلامي اقتصاد موضوعي : أي أن الأمانة والتعاون على الخير والنصح، وتحريم الربا مطبقة على الجميع : مسلمين وغير مسلمين
- المشاركة في المخاطر : وهي أساس الإقتصاد الإسلامي

تشمل أهم المحظورات في النظام الاقتصادي الإسلامي الآتي:

- حرّم الربا : الربا محرم في الإسلام. بنوعيه ربا الفضل و ربا النسيئة.
- حرّم الاحتكار : وهو محرم من السنة و(الأحاديث النبوية الشريفة). لما فيه من الإضرار بمصالح العامة والاستغلال لحاجاتهم. وما يتسبب فيه من قهر للمحتاج. و ربح فاحش للمحتكر.
- حرّم الاجّار في القروض : والتي تعتبر إحدى صور المال. فلا يجوز الاجّار بها. إذ أن المال لا يباع ولا يشتري. وحرّم بيع ما لا يمتلكه الفرد. وذلك لمنع المخاطرة أو المقامرة.
- حرّم بيع الغرر : وبيع الغرر هو بيع غير المعلوم. مثل بيع السمك في الماء أو أنواع المقامرة
- حرّم الاجّار في المحرمات : فلا يجوز الربح من ما حرّم الله عز وجل. مثل التجارة في الخمر. أو المخدرات. وغيرها من المحرمات.

المراجع :-

- د. كمال توفيق محمد خطاب ، منهجية البحث في الاقتصاد الاسلامي. بحث مقدم الى مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 16 عدد 2، الأردن، 2003.
- د. ابراهيم فاضل الدبوا، الاقتصاد الاسلامي دراسة وتطبيق ، دار المناهج، الأردن، 2008.
- د. حسين حسين شحاته ، الاقتصاد الاسلامي بين الفكر والتطبيق ، ط 1، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، 2008.
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الاسلامي بين تحديات الواقع وافاق المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

وعماده. وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم. فالمشاركة في الربح والخسارة. هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل. وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

- الملكية الخاصة: يحمي النظام الإسلامي الملكية الخاصة. فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها. بشرط أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس ، وألا يكون في الأمر احتكاراً لسلعة يحتاجها العامة وهو بذلك يخالف النظام الاشتراكي الذي يعتبر أن كل شيء ملوك للشعب على المشاع .
- الملكية العامة: تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة. أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع. وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء.
- نظام الموارث في الإسلام. يعمل نظام الموارث على تفتيت الثروات وعدم تكديسها. حيث تقسم الثروات بوفاء صاحبها على ورثته بحسب الأنصبة المذكورة في الشريعة.
- الصدقات والأوقاف: وتعد الصدقات والأوقاف من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي ، وتغطية حاجات الفقراء في ظل هذا النظام .
- الشفافية : حث الإسلام على الشفافية من خلال منع الرسول (ص) التجار من تلقي القوافل القادمة والشراء منهم قبل أن يعلموا السعر الحقيقي.
- دفع الضرر : تمييز ما يقع ضمن الممتلكات العامة أو الفردية. وليس معناه التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة. ولكن التمييز يعنى تبعا للقاعدة الفقهية دفع الضرر العام بالضرر الخاص.

أحداث إقتصادية .. عالمية ومكثية

أحداث إقتصادية

مساعد رئيس الجمهورية : السودان نفذ ما يليه لرفع العقوبات

بتاريخ 8 / 7 / 2017 صرح مساعد رئيس الجمهورية، موسى محمد أحمد، إن البلاد اقترت كثيراً من الحصول على المصادقة النهائية لقرار رفع العقوبات الاقتصادية، بتنفيذها لكل ما يليها من المطلوبات التي حددتها الإدارة الأمريكية في مهلة الستة أشهر، في وقت أقر بحاجة البلاد لمزيد من الجهود الوطنية المخلصة للاستجابة لتحديات ومطلوبات مشروع الإصلاح السياسي الشامل، معتبراً أن ضعف وضيق مواعين الفعل السياسي، خلق حالة من التشظي داخل منظومة الأحزاب والحركات بشكل متزايد، وأكد موسى، حسب شبكة الشروق، التزام الحكومة خلال فترة التقييم بكل ما يليه لاستيفاء مطلوبات رفع العقوبات والحظر المفروض على البلاد، وقال إن يوم

وزير العمل و الإصلاح الإداري يخاطب مؤتمر الشباب والصمالة بشمال افريقيا

إنعقد بجنيف في الفترة من 27 إلى 28 سبتمبر للعام 2017 بحضور السيد أحمد السمانى الطيب مدير السياسات والتخطيط بالوزارة والمدير العام لمنطقة العمل الدولية، حيث تطرق اللقاء للتحديات التي تواجه تشغيل الشباب بالسودان الامر الذي أدى لنزوح البعض للمدن الكبرى مما زاد من نسبة البطالة وترك مقاعد الدراسة.. من جهته أكد وزير العمل أن وزارته سعت لمعالجة ذلك الخلل من خلال التوسع في مراكز التدريب المهني ، داعياً منظمة العمل الدولية وجميع الجهات ذات الصلة لدعم مراكز التدريب المهني في البلاد بجانب دعم مشاريع الشباب وذلك بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية.



الـ13 من يوليو سيشكل نقطة تحول جديدة في العلاقات السودانية الأمريكية. وعزا الاختراقات التي شهدتها ملف العلاقات الخارجية للجهود الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتعاون المستمر مع المجتمع الدولي في القضايا الاستراتيجية. لافتاً لمواقف الحكومة وخطواتها الجادة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار الداخلي، و ما بذلته من جهود حثيثة لإنجاح عملية الحوار الوطني مع الحركات المسلحة والقوى السياسية المعارضة. معتبراً أن ضعف وضيق مواعين الفعل السياسي أنتج عشرات التنظيمات والتيارات السياسية. لكن من غير أن تكتسب الدافعية والفاعلية المؤثرة لإحداث التغيير الإيجابي في عملية الإصلاح السياسي.

صندوق النقد الدولي يهد بمواصلة مساعداته للسودان

الأداء الاقتصادي إنفاذاً لبرامج إصلاح الدولة. مبيناً أن الإصلاح أسفر عن تقارير جيدة للأداء الاقتصادي شهدت بها مؤسسات التمويل الخارجي. مؤكداً أهمية عون المجتمع الدولي ومساعدات الصندوق لدعم خطط السودان في تمويل الإنتاج والتمويل التنموي. وأكد رئيس البعثة دانيال كاندا استعداد الصندوق لتقديم أي مساعدات إضافية ودعم فني لتطوير أداء الاقتصاد وتقديم العون في المجال التنموي . وتمّ الإتفاق بين الجانبين على استمرار التعاون المثمر بينهما ..

وعد صندوق النقد الدولي بإستمرار مساعداته الفنية للسودان وتقديم العون المطلوب لتطوير أداء الاقتصاد السوداني ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي المتواصلة فيما أكد الفريق أول د. محمد عثمان الركابي وزير المالية والتخطيط الاقتصادي – في الإجتماع الختامي لبعثة الصندوق بالوزارة بتاريخ 26 / 9 / 2017 بحضور وكيلي المالية والتخطيط الاقتصادي أكد تعاون السودان مع الصندوق لتحقيق التطور الاقتصادي المنشود مع الإستعداد للمزيد من التعاون خلال المرحلة القادمة . داعياً الصندوق لزيادة مساعداته لكافة القطاعات المالية وتقديم العون اللازم لمعالجة ديون السودان الخارجية التي تحول دون وصوله على تمويل جديد من مؤسسات التمويل الدولية . ودعا الوزير لدعم جهود الدولة في مجال زيادة الإيرادات وزيادة الدعم الإجتماعي للفئات المستهدفة . وفي السياق أكد د. عبدالرحمن ضرار وزير الدولة بالمالية إستمرار جهود الإصلاح الرامية لتطوير

رجال الأعمال السعوديين يرون السوق السوداني بالواعد ويؤكدون رغبتهم في زيادة التبادل التجاري بين السعودية والسودان

كما تساهم في تحسين خدمات الحكومة الالكترونية. وأكد أن التقنية تساهم في تسهيل وتأدية الأعمال اليومية بشكل أفضل وتساهم في تخفيض التكلفة. وقد تم طرح خدمات تقنية المعلومات والاتصالات وأمن الخدمات وخدمات التجارة الالكترونية والبنية التحتية. وأضاف ان هنالك أنظمة الكترونية لإدارة محتوى الوكالات والانتخابات البلدية وغيرها من المجالات. عبد الله أحمد الزهراني المدير العام للشركة العربية الماليزية لمنتجات الزيوت النباتية ومحمد دياب مدير المبيعات، أوضح أن الشركة تتعاون مع السودان منذ سبع سنوات، مشيرين إلى مستقبل السودان الواعد والذي يتمتع بالعديد من المقومات. وأبان ان الشركة تنتج زيوت نباتية بجميع أنواعها بالتركيز على زيت الشمس والذرة والنخيل، مبيناً أن السودان يعد سوقاً واعداً ويحتاج لتسهيلات مالية، داعياً لدراسة زراعة شجر النخيل الماليزية لقيمتها الغذائية والاقتصادية.

أجرت وكالة السودان للأنباء عدداً من الاستطلاعات مع رجال أعمال سعوديين يشاركون في الملتقى التجاري السوداني السعودي الأول بفندق السلام روتانا بتاريخ 2017/9/27م، حيث أبدوا تعاونهم لزيادة التبادل التجاري بين البلدين. مؤكدين أن السودان به ارضية مناسبة للاستثمار وسوق واعد يساهم في التبادل التجاري المنشود. وأوضح إيهاب الخياري المدير العام لشركة اركوم العربية لمستلزمات الكمبيوتر أن الشركة تمتد خبرتها لأكثر من 30 عاماً وتعمل في نقل المعرفة وتساهم في نهضة التحول الرقمي والالكتروني خاصة في مجال الخدمات الالكترونية.



فيما قال عبد الله العقيل مدير شركة كانولي للصناعات الغذائية نتطلع لتعاون أرحب مع السودان ورغبة قوية لإيجاد سوق مثمر، واتضح ذلك من خلال اللقاءات مع رجال الأعمال السودانيين وقد تمت بعض التفاهات مع شركات في مجال التعبئة والتغليف، مؤكداً حرصهم على جودة المنتج والسعر المناسب والاستمرار في التنمية، وتشمل المنتجات البسكويت والآيس كريم وغيرها. وابن عوض الخراز مدير شركة العسل البري أن المنتجات متخصصة في عسل النحل وأنه يوجد 30 صنف عسل مختلفة من حيث النوع والتعبئة من 30 جراماً إلى الكيلو. وهناك عبوات محببة للأطفال كمنتج غذائي سهل الاحتلال، وتشمل المنتجات أيضاً معجون الاسنان بالعسل باسم ماتوكا وهو آمن وفعال، إضافة إلى منتج خل التمر والآيس كريم وكلها منتجات طبيعية وصحية. وقال إن السودان به ارضية مناسبة لعمل مزارع وإقامة مناحل ويحتاج لنحاليين متمكنين وجو مناسب. وذكر خالد محمد الخرفان مدير شركة الدهانات السعودية أن الشركة تصنع دهانات بكافة أنواعها منذ عام 1975 تشمل كل أنواع الدهانات المنزلية والديكورية والصناعية، وقال نتطلع لتعامل مع شركات تجارية ومقاولات لتسويق منتجاتهم بالسودان أو من خلالها لدول مجاورة، ولفت إلى أهمية توفير أدلة تجارية للمستثمر والمستهلك.

تفاهات إقتصادية بين الحزبين الحاكمين في السودان وتشاد

اتفق الحزبان الحاكمان في السودان وتشاد، على تركيز العمل على الاقتصاد والتجارة بين البلدين وتذليل الصعوبات التي تواجه التجارة البينية وتجارة (الترانزيت). وحث وزراء النقل في البلدين لإبرام اتفاقية النقل للسماح للشاحنات التشادية بالعبور إلى السودان. وعقدت بإجمينا، بتاريخ 2017/9/25م، المباحثات المشتركة للجنة العليا الحزبية بين حزبي المؤتمر الوطني، والحركة الوطنية للإنقاذ الحاكمة في دولة تشاد، ترأسها من

جانب المؤتمر الوطني نائب رئيس الحزب م. إبراهيم محمود، والأمين العام للحركة الوطنية للإنقاذ محمد زين بادا عن الجانب التشادي. وأكد البيان الختامي الذي صدر في نهاية المباحثات، التزام الجانب السوداني بالعمل على مراجعة كافة الإجراءات الخاصة بالبضائع التشادية العابرة مع جهات الاختصاص، داعياً للسعي لتوقيع اتفاقية للتجارة التفضيلية بين البلدين. والتزم الجانب السوداني بالسعي لزيادة عدد المنح الدراسية للطلاب التشاديين، كما اتفق الطرفان على تنشيط المنطقة الحرة بالجنيينة ودراسة دمج المناطق الحرة الحدودية بين البلدين لتكون منطقة حرة مشتركة كرمز للتكامل الاقتصادي بين البلدين. الخط القاري البيان الختامي للحزبين الحاكمين في السودان وتشاد، حث حكومتي البلدين على التنسيق المشترك في المحافل والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية للدفع بالمشروع الاستراتيجي لخط السكة الحديد القاري "بورتسودان- إجمينا- داكار". وحث البيان الختامي للحزبين الحاكمين في السودان وتشاد، حكومتي البلدين على التنسيق المشترك في المحافل والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية للدفع بالمشروع الاستراتيجي لخط السكة الحديد القاري "بورتسودان- إجمينا- داكار". ودعا البيان هيئة الاستثمار التشادية للترويج عن فرص الاستثمار في تشاد والميزة التفضيلية التي يمكن منحها لرجال الأعمال السودانيين، وتضمن التزام أمين أمانة أصحاب العمل، رئيس الغرفة التجارية السودانية بزيارة تشاد برفقة وفد من رجال الأعمال السودانيين في أقرب فرصة ممكنة، وتكوين مجلس رجال الأعمال المشترك التشادي السوداني وتأسيس شركة مشتركة بين رجال الأعمال في البلدين تعمل في مجالات التجارة والنقل والصناعة والزراعة. وأمن الجانبان على السعي لفتح قنوات مصرفية جديدة، وحث البنك الزراعي التجاري بتشاد ومصارف الساحل والصحراء بتشاد والسودان للقيام بهذه المهمة، بجانب حث البنك الزراعي التجاري بتشاد على فتح فروع خاصة في المناطق الزراعية والتجارية.

وزير المعادن: إنشاء بورصة للذهب لمعالجة قضايا التهريب

كشف وزير المعادن عن سعي وزارته لوضع عدد من السياسات والبدائل الاقتصادية الناجحة فيما يتعلق بالمعادن لدفع الاقتصاد القومي للبلاد تتمثل في إنشاء بورصة للذهب لمعالجة قضايا التهريب، وخروج بنك السودان من عملية شراء الذهب مقابل سعر الخافز لتقليل فارق الشراء وتمكين القطاع الخاص من عملية التصدير. وأشار الوزير خلال مخاطبته المنبر الدوري لشركة بيان للاستثمار المالي بعنوان (الذهب - إشكالية السياسات والبدائل) بمقر سوق الخرطوم للأوراق المالية إلى ضرورة إنشاء مصافي جديدة للمعادن الأخرى، مشيراً إلى استعداد عدد من الشركات بمنح تمويل للسودان مقابل استخدام الاحتياطي من معدن الذهب. ولفت إلى أن تصدير الذهب في وضعه الخام يقلل من الاستفادة من عائداته، مشيراً إلى أهمية القيمة المضافة عند التصدير، داعياً إلى ضرورة استخدام القروض في دعم المشاريع الاستراتيجية، وأكد أن إنشاء البورصة سيساهم في معالجة كثير من الإشكاليات والتقليل من كميات الذهب المهرب إلى الخارج. من جانبه أكد الدكتور أزهرى الطيب مدير سوق الخرطوم للأوراق المالية أن قانون سلطة تنظيم الأموال يتيح عملية إنشاء البورصة، مشيراً إلى أن بورصة الخرطوم للأوراق المالية تتمتع بالكوادر المؤهلة والتقنيات العالية وفق المواصفات العالمية التي يمكن أن تستفيد منها بورصة الذهب عند قيامها. إلى ذلك شدد المدير العام للشركة السودانية للموارد المعدنية على إعادة تقييم الخطط والسياسات وسيادة معايير جديدة أهمها الشفافية، مشيراً إلى أن قيام بورصة الذهب يعتبر خطوة تمهيدية لقيام بورصة للمعادن الأخرى. وفي سياق متصل أكد مدير شركة أرياب أن إنتاج السودان من الذهب ارتفع خلال النصف الأول من العام 2017 إلى أكثر من 50 طن مقارنة بالعام المنصرم، مشيراً إلى أن السودان أصبح محط أنظار المستثمرين من كل العالم وأن قيام بورصة الذهب يعد مدخل لدخول الاقتصاد العالمي.

مدير الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات يشيد بدور بنك السودان المركزي في تنمية وتطوير الصادرات.

أشاد الأستاذ أحمد بابكر أحمد مدير عام الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بالدور الذي يضطلع به بنك السودان المركزي في تنمية وتطوير الصادرات، مشيراً إلى أن محفظة تمويل منتجي الصمغ العربي التي أنشأها البنك المركزي تعد أولى حلقات تنمية وتطوير صادر الصمغ العربي. وفي تصريحات (صحفية) قال مدير عام الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات إن التمويل المباشر للمنتجين يحد من المضاربات والتهريب ويزيد الإنتاج. مؤكداً اهتمام الدولة بالصمغ العربي كسلعة هامة. وأشار مدير عام الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات إلى أن محفظة تمويل صادر الصمغ العربي القائمة الآن بمصرف المزارع التجاري تمثل حلقة مهمة لتطوير عائدات الصمغ العربي، منوهاً إلى ربط محفظة إنتاج الصمغ العربي بمحفظة تمويل تصنيع الصمغ العربي وسيكون رائدها بنك التنمية الصناعية وبمشاركة القطاع المصرفي، مشيداً بالنهج الذي اتخذته الدولة بالاتجاه إلى التصنيع والحد من صادر الخام لزيادة قيمة الصادرات وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الخارجية.





المنتدى الاقتصادي العالمي يؤيد إصلاحات قانون العمل الفرنسي

تليها الولايات المتحدة التي تقدمت مرتبة ثم سنغافورة التي تراجعت مرتبة في المقابل. أما دول مجموعة العشرين الأخرى الواردة ضمن المراتب العشر الأولى من التصنيف، وهي ألمانيا جاءت (5) وبريطانيا (8) واليابان (9). وتقدمت الصين مرتبة واحدة وجاءت في المرتبة الـ 27.

ثمن التقرير السنوي لمنتدى الاقتصاد العالمي سياسات العمل التي تهدف إلى دعم مرونة أكبر في أسواق العمل، واعتبرها ركيزة لاقتصاد تنافسي. مستشهدا على ذلك بقرار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إدخال تعديلات على قانون العمل الفرنسي. اعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره السنوي الذي صدر بتاريخ 2017/9/27 بجنييف حول التنافسية في العالم أن سياسات العمل الموجهة نحو مرونة أكبر على غرار تلك التي يدعو إليها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هي ركيزة لاقتصاد تنافسي. ورغم هذا التأييد إلا أن فرنسا تراجعت مرتبة واحدة في التصنيف للعام 2017 بالمقارنة مع العام السابق وأصبحت تحتل المرتبة الـ 22 على صعيد التنافسية في العالم، وهي لا تزال بعيدة عن المرتبة الـ 15 التي شغلتها في 2010. بحسب الهيئة التي تنظم منتدى دافوس سنويا. ويصنف المنتدى دول العالم استنادا إلى 12 معيارا أساسيا تعتبر مؤشرات للتنافسية. وتشمل هذه المعايير الأساسية البنى التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي وفاعلية سوق العمل والابتكار. ويكشف التصنيف العالمي 2018/2017 أن سويسرا تشغل المرتبة الأولى للعام التاسع على التوالي.



تقرير منتدى فرص إدارة السيولة في السودان بعد رفع الحظر

ندوات وورش

المركزية لإحدى عشرة دولة إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، حيث كان بنك السودان المركزي أحد مؤسسي هذه المؤسسة ونتيجة إلى الحظر الأمريكي حرم القطاع المصرفي السوداني من الاستفادة من إمكانيات هذه المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بدور الصيرفة الإسلامية في إدارة السيولة في المدى قصير الأجل، ويعتبر ذلك أحد التحديات الهامة التي تواجه صناعة الصيرفة الإسلامية، حيث تعتمد الصيرفة الإسلامية على صيغة المربحة والوكالة بأجر والمضاربة لإدارة السيولة.

وتطرقت الورقة إلى أن الصيرفة الإسلامية تعاني من محدودية قدرتها على توريق ديونها وهو ما يحول دون كفاءة إدارتها للسيولة، وذلك يرفع نسبة مخاطر السيولة لديها، وللمقابلة هذه المخاطر، فقد حرصت المصارف الإسلامية بشكل عام على الاحتفاظ بمعدل عال من السيولة، وهذا يحد من الاستفادة من هذه الأموال في مجال التمويل والاستثمار ويؤثر سلباً على أرباحها ويحد من قدرتها على المنافسة. كما أشارت الورقة إلى أن الصكوك التي أصدرتها المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة تفي بالتزامات مقررات لجنة بازل 3 من حيث الأصول



جبريل محمد صديق

إدارة البحوث والتنمية

يستعرض هذا التقرير المنتدى المصرفي لأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية تحت عنوان فرص إدارة السيولة في السودان بعد رفع الحظر والذي عقد بالأكاديمية في يوم الاثنين الموافق 30 أكتوبر 2017.

ابتدر الحديث رئيس الجلسة د. بدر الدين قرشي النائب الأول لمحافظ بنك السودان المركزي، مرحباً بالحضور ومركزاً على أهمية الندوة وتبسيط الضوء عن فرص إدارة السيولة في القطاع المصرفي خاصة بعد رفع الحظر الأمريكي ودور بنك السودان المركزي في عملية إدارة السيولة.

مقدم الورقة: - أ.د. رفعت عبدالكريم / الأمين العام السابق لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والرئيس السابق للمؤسسات المالية الإسلامية الدولية لإدارة السيولة.

تناولت الورقة إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في أكتوبر 2010 باليزيا من قبل محافظي البنوك

المعقب الثاني على الورقة

د. صابر محمد الحسن/ خبير مصرفي ومحافظ بنك السودان المركزي الأسبق و ناقش النقاط الآتية:

- بين أن بنك السودان المركزي أحد مؤسسي الهيئة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة. وأن الحظر الأمريكي تسبب من عدم استفادة السودان من الخدمات التي تقدمها هذه الهيئة. وهناك ضرورة وأهمية لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي ، والسيولة ذات علاقة مباشرة مع مؤشرات الاقتصاد الكلي كاستقرار الأسعار واستقرار سعر الصرف و الاستقرار النقدي والمالي. وبذلك تسهم بشكل عام في الاستقرار الاقتصادي وهو شرط ضروري للنمو المستدام والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتخفيف حد الفقر. كما بين أن زيادة السيولة في الاقتصاد تقود إلى ضغوط تضخمية وزيادة معدلات الأسعار والعكس الشح السيولي يؤدي إلى انعدام فرص النمو الاقتصادي.

- ضرورة أن يقوم بنك السودان المركزي بتقدير وضع سيولي مناسب للاقتصاد السوداني. وتطوير أدوات إدارة السيولة.الوضع الحالي للسيولة الكلية في الاقتصاد يشير إلى هيمنة المالية لوزارة المالية. خاصة فيما يتعلق بتغطية عجز الموازنة. حيث تستدين وزارة المالية من البنك المركزي استدانة مؤقتة خلال عام ، إلا أنه لا يتم سداد هذه المديونية نهاية الفترة. وغيرها من أشكال التمويل. والذي يتسبب في زيادة نمو عرض النقود بشكل كبير حيث بلغ 50% بنهاية 2017. وتدهور معامل الاستقرار النقدي هو مؤشر يقيس درجة الاستقرار النقدي عن طريق قسمة معدل نمو عرض النقود على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . ويفسر ابتعاد معامل الاستقرار النقدي عن الوضع الأمثل (واحد صحيح) باستمرار التوسع النقدي غير المقابل بنمو مكافئ في الناتج المحلي الاجمالي. ويقدر بنهاية 2017 ما قيمته 10.4.

عالية الجودة للسيولة و تم تصنيف المؤسسة بـ (A1) . وأكد أن المؤسسة لا تقوم مقام البنوك المركزية التي تصدر أدوات مالية لإدارة السيولة على مستوى دولها وبالعملة الوطنية حيث تصدر المؤسسة صكوكها بالدولار الأمريكي. كما أن المؤسسة تمتلك أصول ملموسة بنسبة 51 % و الأصول المالية بنسبة 49 % كنسبة من إجمالي أصولها.

وأشار مقدم الورقة الى عقد المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية لمزادات في مجال الصكوك تُقدم إلى المصارف الإسلامية حيث نظمت المؤسسة في يناير 2017 مزاد قيمته 1.11 مليار دولار أمريكي على المدى القصير (ثلاثة اشهر). هذا وقد بلغ إجمالي الصكوك المصدرة ما يقارب 22.4 مليار دولار بنهاية 2016م. لذا تعتبر الفرص سانحة للسودان للاستفادة من مزادات الصكوك قصيرة الأجل التي تطرح من المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة خاصة بعد رفع الحظر التجاري والاقتصادي عن السودان .

المعقب الأول على الورقة :

د. طه الطيب/ مدير عام بنك الاستثمار المالي ناقش المعقب الأول النقاط الآتية:

- أهمية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.
- محدودية المنتجات المصرفية الإسلامية وآلية تسهيل الأصول والموجودات بالبنوك.
- أدوات إدارة السيولة ببنك السودان المركزي وتقييمها وميزاتها الاستثمارية للبنوك التجارية (شهامة التي تعتبر ذات عائد عالي. وشهاب باعتبارها صك اجاره لفترة 10 أعوام مخصصة للبنوك التجارية).
- يعتبر صندوق إدارة السيولة احد أهم أدوات إدارة السيولة بين البنوك بتوفير أداة اسعافية للبنوك متى تعرضت لنقص في السيولة. بحيث تلجأ إليه البنوك التجارية لتغطية العجز السيولي.

المدى الطويل.

- تقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة المالية وبالتالي الاستمرار في التعامل معها من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.

- توريق الأصول بغرض إصدار صكوك لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة. وتزامناً مع تطبيق نظام التسوية المدفوعات الآتية (RTGS) الذي أدخله بنك السودان المركزي في العام 2012م قدم بنك الاستثمار المالي للبنك المركزي واتحاد المصارف السودانية فكرة إنشاء صندوق إدارة السيولة لمساعدة المصارف المشاركة في السداد الفوري لأي عجز يطرأ في حساباتها داخل نظام التسويات الآتية. وفي أغسطس 2014م تأسس صندوق إدارة السيولة، حيث يهدف إلى إدارة السيولة بين المصارف على النحو التالي :

- مساعدة المصارف في تغطية العجز تماشياً مع نظام التسويات الآتية الإجمالية..
- المساعدة في إدارة فائض السيولة بالمصارف لفترات قصيرة.
- زيادة التعاون وتنشيط تداول الصكوك بين المصارف.
- إصدار ورقة مالية قصيرة المدى قابلة للتداول هدفها الأول إدارة السيولة.
- تحقيق عائد مناسب على صكوك الصندوق يلائم طبيعة الصك بصفته أداة لإدارة السيولة.

مما سبق أوصي المنتدى بالاتي:

- تكوين لجنة لدراسة الانضمام إلى المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة ومزادات الصكوك قصيرة الأجل.
- تقييم أداء صندوق إدارة السيولة.
- تقييم أداء أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة في السودان.
- العمل على بناء نموذج يحدد الحجم الأمثل للسيولة للاقتصاد السوداني.

- رفع الحظريتيح لبنك السودان المركزي العمل على إصلاح السياسات الكلية والسياسات النقدية بالتنسيق مع وزارة المالية وإدارة السيولة بشكل مناسب مع الوضع الاقتصادي.

النقاش العام :

- فيما يلي بعض النقاط التي طرحها بعض الحضور :
- أهمية إدارة السيولة للبنوك خاصة فيما يتعلق بالسيولة الموسمية للبنوك (موسمية أنشطة القطاع الزراعي).
 - تعاني البنوك في إدارتها للسيولة من الوضع الاقتصادي الكلي خاصة في ظل وجود فجوة في سعر الصرف بين الرسمي والموازي التي تلعب دوراً كبيراً في زيادة معدلات سحب الودائع والمضارب بها في شراء العملات الأجنبية.
 - التوسع في بيع وشراء الرصيد بشركات الاتصال كبديل تحويل العملة عبر الجهاز المصرفي وعلاقة بالاستقرار النقدي وعرض النقود و إدارة السيولة.
 - تحديات إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي مع التدفقات الإستثمارية المتوقعة بعد رفع الحظر .

تصقيع عام عن الورشة:

- تأتي أهمية هذا المنتدى ليعكس تحديات إدارة السيولة في الجهاز المصرفي . و تحديات مستوى السيولة المناسب في الإطار الكلي للاقتصاد السوداني، وإمكانية الاستغلال المناسبة للفرص المتاحة للإستفادة من رفع الحظر التجاري الاقتصادي الأمريكي للسودان في إدارة السيولة للفترة المقبلة، خاصة فيما يتعلق بالإستفادة من المنتجات المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة وذلك بهدف :
- المحافظة على استمرار المؤسسة المالية في أداء وظيفتها وتقليل مخاطر العسر المالي عنها.
 - التأكد من مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتحصيل الذمم والتمويلات والإستثمارات في تاريخ استحقاقها.
 - حماية الأصول من عمليات البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعرض المؤسسة المالية لمخاطرة كبيرة في



قراءات لك ..

مخاطر الإستثمار، بالإضافة الى مشروعية الابتكارات المالية للتحوط ضد مخاطر الاستثمار فى الاسواق المالية المعاصرة .

يحاول الكتاب دراسة مشكلة مخاطر الاستثمار فى المصارف الاسلامية ووسائل الاحتياط ضدها بشكل يحدد جوانبها الشرعية والقانونية فى ضوء الواقع العملي للمصارف الاسلامية بغية استدراك قضية المخاطر وادارتها للوقاية منها ، أو الحد من آثارها مع تفصيل الضمانات التى قررتها الشريعة الاسلامية للإحتياط ضد مخاطر الإستثمار بالتطبيق على المصارف الإسلامية .

يحتوي الكتاب علي ثلاثة فصول ، وتتضمن الفصول عدد من المباحث ، يتناول الفصل الأول مفهوم مخاطر الاستثمار وطبيعتها وأهمية تحليلها ، حيث أشار الكاتب الى تعريف المخاطر لغوياً وتعريف الفقهاء . ومن حيث اللغة ، ذكر أنها مأخوذة من الخطر أي ارتفاع القدرة والمكانة والشرف والمنزلة . أما رأى الفقهاء فى هذا الشأن ، أشار الكتاب الى أنه لا يخرج من المعنى الاصطلاحي للمخاطر مثل مخاطر التجارة ، وهو ان يشتري السلعة بقصد ان يبيعها ويبرح ويتوكل على الله فى ذلك ، وأيضاً الميسر الذى يتضمن اكل المال بالباطل ، فهذا حرمه الله تعالى ورسوله (ص).

فالمخاطرة تعني التعرض لإحتمال الهلاك أو التلف ، أي وقوع الخسائر وهو ماعبر عنه ابن تيمية وابن القيم بمخاطرة التجارة لكون الدخول فى التجارة والمشاريع

كتاب بعنوان :

الإحتياط ضد مخاطر الاستثمار فى المصارف الإسلامية



عيسى أحمد تاريو

إدارة الإحصاء

للمؤلف:

دكتور/ عادل عبدالفضيل عيد

مركز الاقتصاد الاسلامي

تم إصدار ونشر هذا الكتاب فى عام 2011 من قبل دار الفكر الجامعي فى الإسكندرية . ويعتبر اضافة حقيقية فى اطار عمليات التحوط أو الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار فى البنوك الاسلامية، حيث تتعرض للمخاطر وهناك عدد من الوسائل والأساليب لمواجهة هذه المخاطر عند ممارستها العملية فى كافة الأنشطة ومجالاتها ما يتطلب ضرورة تطوير أساليب إدارة المخاطر والإحتياط ضدها مع الأخذ فى الإعتبار خصوصية المصارف الإسلامية بالشكل الذى يؤدي إلى تقليل هذه المخاطر وإدارتها، بالإضافة الى إحكام رقابة البنوك المركزية على حجم المخاطر وإدارتها وذلك حفاظاً على حقوق المتعاملين مع المصارف الاسلامية .

يهدف الكتاب إلى معرفة وفهم دور صيغ الاستثمار الاسلامية وعقود الخيارات والتوثيق فى الوقاية من المخاطر ومدى مشروعية وكفاءة الاساليب العلاجية للاحتياط ضد

حيث تقوم بتجميع المدحرات من افراد المجتمع . وتقديهما في صورة مشاركة ثم تتداول الاموال بردها الى اصحابها المدخرين من البنك أو الى البنك من المستثمرين . لكن قد يحدث بعض الأحيان أن يتخلف من أخذ الاموال عن الوفاء بالتزاماته في رد المال أو العائد المقرر عليها . وأيضاً تطرق الكتاب في بقية مباحثه . أهمية تحليل مخاطر الاستثمار وأثرها على اتخاذ القرارات المالية. وذلك من خلال التفريق بين النوعين من المخاطر (مخاطر التجارة . مخاطر الميسر) . فالنوع الأول وهو المخاطرة التابعة للملكية تعني توازن الحقوق والواجبات أو الموجودات والمطلوبات بالاصطلاح المحاسبي لان مسؤولية الهلاك والتلف يقابلها حق امتلاك الغلة والعائد . وفي المقابل لا يمكن في الغالب تحقيق الأنشطة الاقتصادية النافعة دون تحمل مخاطرة . فالمطلوب إذاً هو التوازن بين النشاط الفاعل المفيد وبين الحماية الضرورية للاستثمار . وأفضل وسيلة لتحقيق هذا الاتزان هي الالتزام باحكام وضوابط الشريعة الاسلامية . اما الجزء الاخير من هذا الفصل . تطرق الكتاب الى أثر تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية من خلال ربط العلاقة بين الربح والمخاطرة وقياس المخاطرة نفسها . بالإضافة الى الجهات المستفيدة من تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية . من حيث قياسه . ذكر الكتاب ان مفهوم المخاطرة لقيمة له من الناحية العملية إذا لم يكن قابلاً للقياس وتصنيفه بين مخاطرة عالية وأخرى متدنية. لان احتمال وقوع المكروه يكون بدرجات مختلفة . بما أن الخطر قليل وكثير وفيه درجات بين القليل والكثير . الامر الذي يحتاج الى معايير لقياس المخاطر وتصنيفها بطريقة تمكن من التعرف على درجتها بشكل واضح . ومقارنة المخاطر المتضمنة في القرارات المختلفة مع بعضها البعض ومع العائد المتوقع من الاستثمار . أما الجهات المستفيدة من تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية. فذكر الكتاب أن عدد من الجهات في داخل الاقتصاد الوطني وفي خارجه . كما أن أساليب التحليل تختلف حسب الجهة المستفيدة والهدف من التحليل .

يستعرض الفصل الثاني أنواع مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية . وركز على موضوعين أساسيين . هما

الاستثمارية ليعتمد على النجاح فيها على الحظ. بل يكون للانسان فيها رأي وتدبير . ولقد اكتسبت كلمة المخاطرة معني جديداً في لغة العرب المعاصرة . إذ جاءت ترجمة لكلمة (RISK) الانجليزية وأصبحت مصطلحاً جديداً في علم المالية . ولذلك لا يوجد في كلام الفقهاء القدامي ما يمكن اعتباره إشارة الى هذا المفهوم . ولا يعني ذلك أن المعاملات المالية والتجارية في القديم لم تكن تتضمن المخاطر المعروفة . كخطر تغير الاسعار والمخاطرة الائتمانية . وتعرض الاستثمارات للخسارة لان الخطر موجود في كل عقد يتضمن عملاً يتم في المستقبل . ولا ريب أن هذا كان معروفاً عندهم . ولذا عرفوا عقد الشركة . وعقد المضاربة . عقد السلم... الخ . وكل هذه عقود يترتب عليها نقل أو توزيع المخاطر. الا ان الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة عندئذ ومنهج النظر في العقود لم يكن يعطى هذا المفهوم الأهمية التي يلقاها اليوم في المعاملات المالية المعاصرة . ولعل ذلك يرجع إلى إفتقار القدامى الى طرق قياس المخاطر . هذا ما أكدته المؤلف في هذا الكتاب الى ان المخاطر لم تصبح ظاهرة الا بعد تطوير طرق قياس الخطر . إذ امكن عندئذ تصنيف العقود بحسب مقدار الخطر الكائن وادخال مقاييس الخطر ضمن عملية اتخاذ القرارات . عليه فان المخاطر هي احتمال الخسارة وان التاكيد من أن الخسارة خارج مفهوم المخاطرة .

وتطرق الكتاب الى مفهوم الإستثمار في اللغة وعند الفقهاء. وحسب المفهوم اللغوي يعود الى مصدر للفعل إستثمر يستثمر وهو مشتق من ثمر الرجل . اذا تمول . يقال أثمر الرجل ماله . إذ نماء وكثره أي كثير مبارك . أما مفهوم الإستثمار عند الفقهاء . أستخدم مصطلح الإستثمار في عباراتهم. حيث قال بعض الحنيفة في معرض حديثهم عن المهياة : ولو كان نخل أو شجر أو غنم بين اثنين فتهائيا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يستثمرها أو يرهاها ويشرب ألبانها لايجوز .

كما إستعرض الفصل ميزات وطبيعة مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية . بالإضافة الى مقارنة بين تكلفة التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية . وفي هذا الاطار . أشار الكتاب الى ان طبيعة عمل البنوك الاسلامية تتحدد في الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين .

طرق تقسيم مخاطر الإستثمار فى المصارف الإسلامية . ومخاطر صيغ وأساليب الإستثمار فى المصارف الإسلامية حيث تم تقسيم المخاطر الى ثلاثة طرق: الطريقة الاولى " مخاطر الائتمان . مخاطر السعر المرجعى . مخاطر السيولة . مخاطر التشغيل . المخاطر القانونية و مخاطر السحب و مخاطر الثقة . مخاطر الازاحة التجارية. أما الطريقة الثانية فتقسم المخاطر الى :

مخاطر عدم الالتزام و مخاطر التشغيل و مخاطر الائتمان و مخاطر التسويق والمخاطر المالية .

أما الطريقة الثالثة فتقسم المخاطر الى مخاطر عامة (خارجية) ومخاطر خاصة (داخلية) . ونعني بالمخاطر العامة المخاطر التي تعود الى عوامل عامة . وهى عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية المحيطة بالمصارف الإسلامية ومن الصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها وتتسم دائماً بأن العوامل المؤثرة عليها عوامل طويلة الامد وتميل الى الثبات النسبى مثل مخاطر مرتبطة بالمتعاملين. ومخاطر مرتبطة بالسوق المصرفى ومخاطر مرتبطة بالانظمة والقوانين السائدة .

أما المخاطر الخاصة فهى المخاطر التي تعود الى عوامل خاصة مرتبطة بالبيئة الداخلية للمصارف الإسلامية وتتسم غالباً بأن العوامل المؤثرة فيها قصيرة الأجل . وقابلة للسيطرة من خلال تغيير أسلوب الادارة وأساليب وطرق التمويل مثل مخاطر مرتبطة بإدارة المصرف ومخاطر مرتبطة بالانظمة والقوانين السائدة .

ركز الكتاب علي بعض الجوانب المتعلقة بحماية الاموال المساهمين والمستثمرين من خلال اتخاذ الضمانات الكافية للاستثمار مع التركيز الضمان الشخصى الذى يتعلق بثقة العميل . وذلك بالنسبة للديون المترتبة على القروض والبيوع . أما بالنسبة لعمليات المشاركات والمضاربات الاستثمارية . بالاضافة الي التأكد من كفاءة العميل فى مجال الاستثمار المقترح . وإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للمشروع بواسطة الاجهزة المختصة بالمصرف . أو الاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة وذلك للاطمئنان على سلامة ونجاح المشروع .

وفى هذا الفصل من الكتاب ركز على معايير رأس المال

لمواجهة المخاطر فى المصارف الاسلامية . وتقوم سياسة إدارة كفاية رأس المال على عناصر ثلاثة تشمل :

توفير الامان أو الحماية لحقوق المودعين والمساهمين . والمقدرة على تحقيق أرباح مناسبة للمساهمين . بالاضافة الى تنفيذ التعليمات المتعلقة بحجم رأس المال من قبل السلطات النقدية لتأمين خدمة عملاء البنك . وتوفير حدود الامان من التعرض للافلاس . وفى هذا الاطار أشار الكتاب الى طبيعة الاحتياطات فى المصارف الاسلامية. حيث انه يوجد نوعان من الإحتياطيات فى المصارف الإسلامية: -

- احتياطات تجنب من داخل أموال المضاربة. فى هذا النوع تقطع من صافى أرباح التوظيف والاستثمار القابلة للتوزيع بين المستثمرين والمساهمين . وبالتالي تحتجز هذه الاحتياطات فى مرحلة توزيع الارباح الصافية بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين .

- احتياطات تجنب من دخل أموال المساهمين فقط: وبالتالي تحتجز هذه الاحتياطات فى مرحلة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين وجزء من حقوق الملكية فقط مثل الاحتياطى القانوني والاحتياطى النظامي وهى ليست محل الخلاف لأنها ليست مشتركة بين طرفي الاستثمار .

كما ذكر الكتاب فى هذا الفصل الرؤية الشرعية والقانونية للمشتقات المالية فى الاسواق المالية المعاصرة . بالاضافة الى المستقبلات والتعامل بالذهب . وكذلك المشتقات والتسليم والتسلم . علاوة على المشتقات وبيع مالا يملك . فى خاتمة الكتاب يوصى الباحث السلطات النقدية والبنوك المركزية مراعاة خصائص المصارف الاسلامية . وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطى النقدي . وسياسة الرقابة على منح الائتمان . ونسبة السيولة النقدية باعتبار الودائع الاستثمارية فى المصارف الاسلامية لاتعتبر ديوناً فى ذمة المصرف. وليست ملزمة شرعاً بردها كاملة الى أصحابها حال وقوع خسائر . لان المصارف الاسلامية لاتمنح قروضاً بل تقدم إستثمارات حقيقية يستفيد منها الإقتصاد الوطني . ولان العلاقة بين المصرف الاسلامي ومودعيه قائمة على مبدأ المشاركة فى الغنم والغرم .



أضواء علي..

بالإشارة إلى منشور السياسات رقم (2017/ 7) الصادر بتاريخ 22 / أكتوبر/ 2017م، عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي المادة (20) من لائحته تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013. وفى إطار مراجعته الضوابط وتماشياً مع القرارات الصادره من وزاره الخارجيه الإمبريكيه و إداره الخزانه الإمبريكيه والمتعلقه برفع العقوبات الإقتصاديه عن السودان ، فقد تقرر الآتى:

أولاً:

إلغاء منشور اداره النقد الإجنبى رقم (30/97) الصادر بتاريخ 17/نوفمبر /1997م الخاص بالترتيبات المصرفيه المتعلقه بعدم إستخدام نظام مقاصه الدولار الأمريكى.

ثانياً:

إلغاء ملحق إداره السياسات رقم (10/2007) الصادر بتاريخ 24 / ديسمبر/ 2007م الخاص بالتحويل للتعامل بالعملات الأخرى خلاف الدولار الإمبريكي.

ويستعاض عنها بالآتى:

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية



إيمان عبد الغفار الطاهر محمد

إدارة البحوث والتنمية

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدوريه المنظمه للعمل المصرفى بالبلاد .وذلك فى إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيميه والرقابيه التى تهدف الى تحقيق الإستقرار النقدى والمالى.وخلال الربع الثالث من عام 2017 تم اصدار عدد من المنشورات والتعاميم تشمل الآتى :

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1 - المنشور رقم 7 / 2017 الخاص بالتعامل بكافه العملات القابله للتحويل بما فيها الدولار الأمريكى ، وقد تم تعميمه للبنوك التجاريه والصرافات.

(ب) منشورات وتعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي :

1 - التعميم الخاص بإبراز الرقم الوطني عند التعاملات المصرفية بتاريخ 20 / أغسطس / 2017م

نُشير إلى تعميمنا الصادر بالتمرة ب س م / إ ع ت ج م / ش م / 3 بتاريخ 2 / 11 / 2016 م والخاص بالموضوع أعلاه . وللمزيد من التوضيح لما ورد فيه ، نرجو أن نفيد بأن الرقم الوطني بغرض التعاملات المصرفية ، والاستعلام الائتماني ، يمكن أخذه من البطاقة القومية ، أو شهادة الرقم الوطني ، أو جواز السفر أو أي وثيقة رسمية أخرى معتمده قد يوجد بها .

2 - التعميم الصادر بتاريخ 30 أغسطس 2017 المتعلق بخدمة الرسائل القصيرة وزيادة تعرفة مسح الشيكات .

في إطار مراجعة بنك السودان المركزي لتنظيم عمليات نظم الدفع الإلكتروني بما يحقق سلامة وإستقرار الخدمات المصرفية والنظام المالي بصورة عامة ، وإستناداً إلى السلطات المخولة له بموجب قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002م تعديل 2006م وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م ، فقد تقرر الآتي :

- التفعيل الإلزامي لخدمة استقبال الإشعارات عبر الرسائل القصيرة (SMS) لكل البطاقات المصرفية برسوم لا تتجاوز مبلغ إثني جنيه في الشهر .

- زيادة تعرفة ورسوم مسح وخصيل الشيكات عبر المقاصة الإلكترونية من إثني جنيه إلى ثلاثة جنيهات للشيك الواحد .

تسري التعرفة أعلاه إعتباراً من الأول من سبتمبر 2017م

(أ) أن يتم الإحتفاظ بالإحتياطي النقدي القانوني بالعمله الأجنبيه لدى بنك السودان المركزي بكافه العملات القابله للتحويل بما فيها الدولار الإمبريكي.

(ب) يحث بنك السودان المركزي المصارف على العمل بتوسيع شبكه مراسليها بما فى ذلك البنوك الإمبريكيه.

(ج) على المصارف قبول تنفيذ العمليات والتعاقدات والإلتزامات القائمة بكافه العملات القابله للتحويل بما فيها الدولار الإمبريكي أو بعملة منشأ البضاعة أو خدمه إذا كانت العملة المعنيه قابله للتحويل ، وقبول فواتير العملاء بكافه العملات القابله للتحويل بما فيها الدولار الإمبريكي.

٢ - المنشور الخاص بالتعامل بكافة العملات القابلة للتحويل بما فيها الدولار الأمريكي .

بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم 8 / 2017 الصادر بتاريخ 23/أكتوبر 2017، وعملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م ، وفي إطار مراجعة الضوابط وتمشياً مع القرارات الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة الخزانة الأمريكية والمتعلقة برفع العقوبات الإقتصادية عن السودان فقد تقرر الآتي :

- يحث بنك السودان المركزي شركات الصرافة على توسيع شبكة مراسليها في الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

- على شركات الصرافة والتحويل قبول تنفيذ العمليات بكافة العملات القابلة للتحويل بما فيها الدولار الأمريكي .

يسرى العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعميمه على كافة فروعكم العاملة .

مؤشرات اقتصادية

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة
(2008 - سبتمبر 2017) م

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	الناطق الريفية	الناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
ديسمبر	468.6x	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
ديسمبر	527.6	554.5	502.6
	(12.58)	(10.31)	(15.15)

منال حسن سعيد

إدارة الإحصاء

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم
للفترة 2007 - 2005

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخل العليا	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

2016			
511.27	554.06	531.31	يناير
(13.79)	(11.37)	(12.44)	
517.5	557.4	536.1	فبراير
(14.73)	(11.44)	(12.94)	
517.5	558.6	536.9	مارس
(13.55)	(10.12)	(11.7)	
526.6	570.7	547.4	أبريل
(14.64)	(11.30)	(12.85)	
537.2	584.7	559.7	مايو
(15.31)	(12.96)	(13.98)	
554.1	606.4	579.0	يونيو
(16.30)	(12.71)	(14.31)	
574.3	621.2	596.6	يوليو
(19.14)	(14.25)	(16.50)	
584.4	633.9	596.6	أغسطس
(19.94)	(16.66)	(18.15)	
594.9	642.5	617.4	سبتمبر
(19.61)	(17.19)	(18.32)	
599.7	649.8	623.4	أكتوبر
(20.15)	(19.18)	(19.6)	
644.9	711.9	676.6	نوفمبر
(28.31)	(30.71)	(29.5)	
651.0	729.4	688.4	ديسمبر
(29.52)	(31.53)	(30.5)	
2017			
669.4	746.0	705.9	يناير
(30.9)	(34.7)	(32.9)	
675.2	760.0	715.9	فبراير
(30.5)	(36.4)	(33.5)	
679.8	769.9	723.1	مارس
(31.3)	(37.8)	(34.7)	
691.8	787.7	738.0	أبريل
(31.4)	(38.0)	(34.8)	
706.5	813.7	758.5	مايو
(31.5)	(39.2)	(35.5)	
714.7	824.4	767.9	يونيو
(29.0)	(35.9)	(32.6)	
745.5	859.2	800.8	يوليو
(29.8)	(38.3)	(34.2)	
776.3	869.0	834.3	أغسطس
(30.1)	(38.8)	(34.6)	
760.2	879.8	818.3	سبتمبر
(30.5)	(39.5)	(35.1)	

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء
ملحوظة : معدلات التضخم
بين الأقواس

جدول رقم (2)

المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة (2005 - سبتمبر 2017)
(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.301	2.313
ديسمبر 2006	2.008	2.018
ديسمبر 2007	2.029	2.039
ديسمبر 2008	2.190	2.200
ديسمبر 2009	2.236	2.247
ديسمبر 2010	2.482	2.495
ديسمبر 2012	4.398	4.420
ديسمبر 2013	5.682	5.710
ديسمبر 2014	5.857	5.886
ديسمبر 2015	6.077	6.107
2016		
يناير	6.077	6.107
فبراير	6.077	6.107
مارس	6.077	6.107
أبريل	6.077	6.108
مايو	6.077	6.108
يونيو	6.077	6.107
يوليو	6.077	6.107
أغسطس	6.077	6.107
سبتمبر	6.199	6.230
أكتوبر	6.366	6.398
نوفمبر	6.481	6.513
ديسمبر	6.554	6.586
2017		
يناير	6.618	6.651
فبراير	6.667	6.700
مارس	6.667	6.700
أبريل	6.6667	6.7000
مايو	6.6667	6.7000
يونيو	6.6667	6.7000
يوليو	6.6667	6.7000
أغسطس	6.6667	6.7000
سبتمبر	6.6667	6.7000

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة (2005 - سبتمبر 2017)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.300	2.318
ديسمبر 2006	2.006	2.025
ديسمبر 2007	2.030	2.060
ديسمبر 2008	2.150	2.245
ديسمبر 2009	2.192	2.450
ديسمبر 2010	2.595	2.606
ديسمبر 2011	2.745	2.756
ديسمبر 2012	5.942	5.971
ديسمبر 2013	5.939	5.969
ديسمبر 2014	6.276	6.306
ديسمبر 2015	6.414	6.446
2016		
يناير	6.414	6.446
فبراير	6.414	6.446
مارس	6.414	6.446
أبريل	6.405	6.437
مايو	6.405	6.437
يونيو	6.405	6.437
يوليو	6.405	6.437
أغسطس	6.414	6.445
سبتمبر	6.528	7.385
أكتوبر	6.827	7.542
نوفمبر	7.114	7.149
ديسمبر	7.066	7.102
2017		
يناير	6.881	6.915
فبراير	6.888	6.922
مارس	6.988	7.473
أبريل	7.0927	7.1282
مايو	7.1624	7.1982
يونيو	7.369	7.406
يوليو	8.039	8.079
أغسطس	8.039	8.079
سبتمبر	8.039	8.079

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة (2005 - سبتمبر 2017)
(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.305	2.314
ديسمبر 2006	2.010	2.020
ديسمبر 2007	2.030	2.040
ديسمبر 2008	2.160	2.220
ديسمبر 2009	2.245	2.373
ديسمبر 2010	2.515	2.525
ديسمبر 2011	2.749	2.760
ديسمبر 2012	6.180	6.211
ديسمبر 2013	5.946	5.975
ديسمبر 2014 ×	6.282	6.313
ديسمبر 2015	6.414	6.446
2016		
يناير	6.414	6.446
فبراير	6.414	6.446
مارس	6.414	6.446
أبريل	6.413	6.445
مايو	6.413	6.445
يونيو	6.413	6.445
يوليو	6.413	6.445
أغسطس	6.413	6.445
سبتمبر	6.536	7.385
أكتوبر	6.840	7.542
نوفمبر	5.759	5.788
ديسمبر	5.733	5.762
2017		
يناير	6.885	6.9199
فبراير	6.893	6.927
مارس	6.996	7.480
أبريل	7.104	1.1398
مايو	7.176	7.2119
يونيو	7.369	7.4062
يوليو	8.039	8.079
أغسطس	8.039	8.079
سبتمبر	8.039	8.079

المصدر : بنك السودان المركزي
× بيانات معدلة

2017												2012	2013	2014	2015	2016	البيان
سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	الفترة		
172.810	170.821	160.011	154.714	147.492	139.721	135.474	130.178	126.783	120.800	93.642.6	77.739.0	66.445.7	58.663.3	عرض النقود			
47.343	51.181	42.927.0	46.814.5	42.338.0	41.284.1	41.380.0	9.745.6	38.548.1	38.712.0	27.495.4	23.343.1	19.178.4	16.751.5	العملة لدى الجمهور			
50.939	48.274	49.971.0	44.260.7	44.230.2	40.906.7	37.762.7	36.859.0	35.803.4	33.460.8	25.376.3	19.743.0	16.486.9	14.241.9	الودائع تحت الطلب			
74.528	71.366	67.113.0	63.638.7	60.923.7	57.530.0	56.331.1	53.573.9	52.431.8	48.627.2	40.770.9	34.652.9	30.780.4	27.669.9	شبه النقود			
184.170	175.731	171.702.0	161.835.1	156.018.8	147.502.7	142.355.4	136.641.7	134.478.3	132.713.5	108.937.6	92.317.0	77.479.8	67.049.6	إجمالي أصول (خصوصاً البنوك)			
93.186	87.452	865.555.0	82.555.0	78.994.0	73.576.0	71.741.0	69.350.0	68.358.0	67.688.6	53.456.8	44.320.7	37.657.1	30.482.8	إجمالي التمويل المصرفي			
122.542	117.330	114.772.0	106.017.0	103.274.0	96.530.0	92.357.0	88.176.0	85.736.0	79.918.2	63.884.8	53.978.5	44.533.3	39.919.9	إجمالي الودائع المصرفية			
27	30	27	30.3	28.7	29.5	30.5	30.5	30.4	32.0	29.4	30.0	28.9	28.6	العملة لدى الجمهور/ عرض النقود %			
29	28	31	28.6	30.0	29.3	27.9	28.3	28.2	27.7	27.1	25.4	24.8	24.3	الودائع تحت الطلب/ عرض النقود %			
43	42	42	41.1	41.3	41.2	41.6	41.2	41.4	40.3	43.5	44.6	46.3	47.2	شبه النقود / عرض النقود %			
76	75	75	77.9	76.5	76.2	77.7	78.6	79.7	84.7	83.7	82.1	84.6	76.4	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %			

المصدر : بنك السودان المركزي

مليون جنيه

المجموع	أخرى	التشييد	التعدين	النقل والتخزين	التجارة المحلية	الواردات	الصناعة	الزراعة	القطاع	
									السنة	
30.482.8	10.058.5	3.383.8	89.4	2.226.1	3.894.2	2.261.2	909.5	3.914.6	ديسمبر 2012	3.745.4
37.657.1	11.115.0	4.275.7	188.6	3.640.2	3.488.7	2.374.7	1.197.0	6.074.6	ديسمبر 2013	5.302.6
44.320.7	12.152.2	7.142.9	361.3	4.146.9	3.798.7	1.630.8	1.488.9	6.690.7	ديسمبر 2014	6.908.1
53.456.8	14.485.0	9.660.3	311.2	4.015.2	5.930.0	1.442.1	1.383.1	7.656.9	ديسمبر 2015	8.572.9
									2016	
54.079.3	3.205.1	612.2	357.4	4.259.5	5.945.9	350.7	1.439.4	8.753.5	يناير	9.155.6
55.181.3	4.036.2	381.5	332.5	4.089.9	6.320.3	287.9	1.523.0	9.081.7	فبراير	9.128.4
56.691.0	4.551.8	391.3	351.9	4.188.9	6.802.8	306.3	1.622.4	9.536.6	مارس	8.939.0
57.068.2	4.659.8	291.9	468.3	4.354.9	7.036.1	366.0	1.663.0	9.417.7	أبريل	8.810.4
58.524.8	4.798.3	998.4	383.4	4.386.7	7.178.6	480.9	1.674.7	9.720.8	مايو	8.902.9
60.437.8	5.265.2	0.335.3	560.2	4.397.7	7.415.5	622.5	1.654.1	9.775.7	يونيو	9.411.6
60.900.4	5.816.3	9.944.0	593.2	4.248.5	7.628.6	640.1	1.495.0	9.925.2	يوليو	9.609.5
62.345.0	6.533.7	0.532.0	527.1	4.875.9	7.900.0	674.3	1.484.1	8.892.1	أغسطس	9.925.8
63.660.6	6.941.1	0.280.8	575.2	4.914.0	8.239.1	053.5	1.444.8	8.855.5	سبتمبر	10.356.6
63.481.8	6.562.9	0.150.4	601.1	5.014.6	8.168.9	022.5	1.329.8	8.759.1	أكتوبر	10.872.4
65.194.9	6.971.1	0.259.9	591.4	5.024.3	8.377.9	317.1	1.342.9	8.692.5	نوفمبر	11.617.9
67.688.6	7.449.2	0.717.4	624.3	4.944.8	8.835.3	686.0	1.539.0	8.942.8	ديسمبر	11.949.9
									2017	
68.358.3	8.947.9	0.599.5	540.6	4.550.0	9.301.3	724.4	1.478.9	8.701.4	يناير	11.514.3
69.350.4	9.528.6	0.964.3	771.0	4.481.1	9.527.0	2.772.3	1.681.6	8.903.2	فبراير	10.721.4
71.741.2	0.177.9	1.360.4	720.0	5.183.3	9.810.6	751.2	1.733.0	9.352.5	مارس	10.652.3
73.575.5	21.635.9	11.435.7	733.4	5.113.6	9.918.5	2.413.7	1.806.2	10.565.6	أبريل	9.952.9
78.994.3	23.526.0	12.941.4	790.4	5.112.4	11.056.3	2.829.8	1.780.0	10.902.0	مايو	10.056.2
82.554.9	24.302.4	13.309.8	920.0	4.914.5	11.484.3	3.109.2	2.256.9	11.826.3	يونيو	10.431.5
86.553.0	27.515.0	13.503.0	990.0	4.992.0	11.487.0	3.193.0	1.748.0	11.909.0	يوليو	11.216.0
87.921.0	25.222.0	14.441.0	1.113.0	5.563.0	12.056.0	3.096.0	1.846.0	12.193.0	أغسطس	12.391.0
93.186.0	26.210.0	12.353.0	1.031.0	5.254.0	12.412.0	3.140.0	1.732.0	12.563.0	سبتمبر	18.491.0

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية خلال الفترة (2005 - سبتمبر 2017م)

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصفة	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	أبريل - يوليو - سبتمبر
المربحة	3,010.3	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	14,312.9	12,021.9	8,012.7	20,180.4	26,968.5	38,518.7	13,447.3
%	43.3	53.5	58.1	47.0	52.3	51.9	61.4	49.9	53.3	52.2	49.8	46.2	44.2
المشاركة	2,143.0	2,116.5	1,631.4	1,769.3	1,641.4	1,981.9	1,548.5	2,636.9	3,740.7	3,625.3	3,822.8	5,594.0	2,884.8
%	30.8	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	6.6	10.9	11.1	9.4	7.1	6.7	7.4
المضاربة	292.3	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	1,424.7	1,296.3	1,772.9	2,086.5	3,582.1	4,165.5	2,052.2
%	4.2	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.4	5.2	5.4	6.6	5.0	9.2
السلم	145.2	133.0	81.7	290.7	349.6	257.6	174.8	459.8	665.3	1,464.3	1,622.9	2,499.7	176.1
%	2.1	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.7	1.9	2.0	3.8	3.0	3.0	0.8
المقاوله	na	na	0.0	0.0	1,005.6	2,295.6	1,952.2	2,160.1	3,929.5	5,178.3	8,402.2	17,271.5	6,009.2
%	na	na	0.0	0.0	6.4	10.4	8.4	9.0	11.6	13.4	15.5	20.7	27.0
الاجارة	na	na	0.0	0.0	24.8	52.2	35.8	89.6	331.2	144.6	200.2	290.4	193.5
%	na	na	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.4	1.0	0.4	0.4	0.3	0.9
الاستصناع	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	20.1	32.4	43.2	47.2	52.3	3.0
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القرض الحسن	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	125.5	99.6	208.7	120.9	240.8	66.6
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أخرى	1,362.9	2,054.3	3,061.5	4,845.2	3,496.0	4,566.1	3,880.3	5,292.7	5,238.2	5,747.4	9,426.3	14,722.4	2,188.3
%	19.6	19.8	24.3	33.0	22.3	20.7	16.6	22.0	15.5	14.9	17.4	17.7	9.8
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	22,288.5
%	100	100	100.0	100.0	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بنك السودان المركزي
x لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

xx إضافة القرض الحسن والإستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012م

جدول رقم (8) تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية - بالعملة المحلية (2005 - سبتمبر 2017)

مليون جنيه

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	ديسمبر - يناير	أبريل - يونيو سبتمبر
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	1,483.9	2,873.0	6,721.0	6,062.1	11,089.4	18,893.6	3,574.3
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	6.4	11.9	19.9	15.7	20.5	22.7	11.8
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	5,531.0	4,577.5	5,486.7	5,155.8	7,899.3	9,570.9	4,356.5
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	23.7	19.0	16.2	13.3	14.6	11.5	14.3
المصدر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	865.0	1,065.6	2,259.2	1,771.5	2,230.5	1,629.1	533.8
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	3.7	4.4	6.7	4.6	4.1	2.0	1.8
التقل والتخزين	0.0	0.0	1,119.6	862.2	999.4	1,011.5	1,421.3	1,636.1	3,433.9	2,237.3	2,508.5	3,455.7	1,246.0
%	0.0	0.0	8.9	5.9	6.4	4.6	6.1	6.8	10.2	5.8	4.6	4.1	4.1
التمه الاجتماعيةxx	247.4	334.3	382.0	446.1	469.5	616.2	582.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
%	3.6	3.2	3.0	3.0	3.0	2.8	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة الحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	3,763.2	4,168.4	4,368.8	6,588.3	9,928.5	16,627.3	6,947.9
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	16.1	17.3	12.9	17.0	18.3	19.9	22.8
الحافطة والتعدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	76.7	520.5	129.2	488.5	610.4	401.2	941.6	239.4
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.2	0.5	1.4	1.6	0.7	1.1	0.8
التشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,052.3	991.3	2,152.9	3,042.3	3,848.1	5,937.0	9,873.8	3,751.4
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	4.2	8.9	9.0	9.9	11.0	11.8	12.3
الاستيراد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,317.4	2,562.9	1,259.9	1,886.0	2,968.2	1,568.9	3,012.6	1,350.5
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	11.0	5.2	5.6	7.7	2.9	3.6	4.4
أخرىx	3,471.6	6,253.6	6,576.0	7,131.6	8,257.3	7,254.7	5,607.9	6,240.3	6,136.1	9,436.9	12,630.0	19,350.7	8,413.5
%	49.9	60.2	52.2	48.6	52.7	32.8	24.0	25.9	18.1	24.4	23.3	23.2	27.7
الاجممع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	30,413.4
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي
x لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011م

xx قطاع التنمية الاجتماعية مضمن في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012